

# القضية الكردية في سوريا

## نحو حق تقرير المصير في غربي كردستان

تأليف

چلنگ عمر

مركز أهدبي للدراسات والبحوث - إقليم كردستان - العراق

## مقدمة:

لقد شهد العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة العديد من الثورات والحركات والنزاعات المنادية بحق تقرير المصير، سواء الداخلي (ضمن حدود الدولة القائمة) أو الخارجي (الاستقلال عن الدولة)، بحيث أنه كان أحد طرفي هذه التحركات هو الشعوب والأقليات (قومية أو دينية) المضطهدة المطالبة بالحقوق الثقافية والإدارية والحكم الذاتي والفدرالية وحتى الاستقلال وتكوين دولها المستقلة، والطرف الآخر هو حكومات الدول المعنية، وقد اتخذت هذه التحركات في بعض الأحيان طابعاً مدنياً سلمياً وفي أحيان أخرى اتخذت طابعاً عنيفاً مسلحاً.

ولا عجب في أن الشعب الكردي- الذي حرم من دولته المستقلة وحقه في تقرير مصيره عقب معاهدة لوزان (1923)- في كل أجزاء كردستان كان في مقدمة الشعوب المناضلة من أجل حق تقرير مصيره، سواء بالنضال الثوري المسلح أو النضال المدني-السلمي أو بكلا الأسلوبين معاً.

وقد حقق الشعب الكردي في جنوبي كردستان هدفه (ولو مرحلياً) في حقه بتقرير المصير، وذلك من خلال حصوله على حكم فدرالي في إطار جمهورية العراق الاتحادي، وتثبيت ذلك في الدستور العراقي بعد سقوط نظام الديكتاتور صدام حسين عام 2003.

أما في شمالي كردستان، فنضال الشعب الكردي بشقيه المسلح والسلمي لازال مستمراً في سعيه لتقرير مصيره من خلال المطالبة بنظام الإدارة الذاتية الديمقراطية لمناطق شمالي كردستان. كذلك في شرقي كردستان فالحراك الثوري الكردي بشقيه المسلح والسلمي لازال غير متفق على شكل الحل الذي يحقق طموحاتهم بحق تقرير المصير بين الفدرالية والحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية، حيث يتبنى كل فصيل سياسي كردي وجهة نظر مختلفة عن الآخر في هذا الإطار.

أما في غربي كردستان، فقد التزمت الحركة القومية الكردية في غربي كردستان ومنذ بداية تأسيسها عام 1957 بخيار النضال السلمي الديمقراطي لتأمين الحقوق القومية الديمقراطية للشعب الكردي في سوريا، لذا يمكن القول بأنه لا توجد رؤية كردية موحدة، فالمطالب تتراوح بين: الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي وحقوقه القومية الديمقراطية في سوريا، الإدارة الذاتية الديمقراطية لمناطق غربي كردستان، الحكم الذاتي لكردستان سوريا، والفدرالية لغربي كردستان، وفي العموم فإن هذه المطالب بمجملها تحمل في طياتها حق الشعب الكردي في سوريا بتقرير مصيره (داخلياً).

## الفصل الأول

### النضال الكردي في سوريا وغربي كردستان

بالرغم من أن تاريخ تأسيس أول حزب سياسي كردي في سوريا يعود للعام 1957، حيث ظهر (الحزب الديمقراطي الكردستاني) كحركة سياسية وطنية تدافع عن حقوق الشعب الكردي في سوريا، بيد أن نضال الكرد في الجزء الكردستاني الملحق بالدولة السورية بدأ قبل ذلك بعقود من الزمن، لذا سيتم التطرق لنضال الكرد عبر ثلاثة مراحل.

#### أولاً: مرحلة الانتداب الفرنسي (1920-1946).

لقد كانت سوريا ومجمل منطقة بلاد الشام خاضعة قبيل الحرب العالمية الأولى للدولة العثمانية، ولم يكن للعرب في هذه المنطقة أي كيان سياسي خاص بهم، فالدولة السورية الحالية تشكلت بعيد الحرب العالمية الأولى نتيجة اتفاق بين الحلفاء أنفسهم من جهة والدولة العثمانية المهزومة من جهة أخرى، فوفقاً لاتفاقية سايكس-بيكو (1916) بين فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية التي انسحبت من الاتفاقية عقب الثورة البلشفية، تم تقسيم منطقة شرق المتوسط ومن

ضمنها كردستان بين الإمبراطوريتين الاستعماريتين فرنسا وبريطانيا، وبالطبع كانت كردستان ضمن مخطط التقسيم حيث بقي القسم الشمالي من كردستان ضمن حدود الدولة التركية الناشئة، أما القسم الجنوبي فخرج عن السيطرة العثمانية ليُقسّم لاحقاً إلى جزأين أحدهما (جنوب كردستان) خاضع للسيطرة البريطانية والآخر (غرب كردستان) أصبح من حصة فرنسا، التي أصبحت رسمياً سلطة الانتداب على سوريا بعد مؤتمر سان ريمو (1920) الذي أصدر قرارات الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان<sup>1</sup>.

وفي تشرين الأول من عام 1921 وقعت فرنسا مع تركيا اتفاقية أنقرة التي رُسم بموجبها خط الحدود بين الدولة التركية (وريثة ما بقي من الإمبراطورية العثمانية) وسوريا الخاضعة للانتداب الفرنسي، حيث تم بموجب هذه الاتفاقية إلحاق أجزاء من كردستان بالدولة السورية الناشئة حديثاً<sup>2</sup>.

لقد كانت هذه الحدود المصطنعة في حقيقة الأمر عبارة عن خط سكة الحديد برلين - بغداد، ففي البند رقم (2) من اتفاقية أنقرة تم الاتفاق بين الأتراك والفرنسيين على أن تنسحب الجيوش التركية إلى شمال خط الحديد وتبقى القوات الفرنسية المنتدبة على سوريا جنوبي خط الحديد، أما البند رقم (8) فقد ورد فيه ما يلي: 'يبدأ خط الحدود

<sup>1</sup> - فؤاد حمه خورشيد- القضية الكردية في المؤتمرات الدولية- أبريل- 2001.

<sup>2</sup> - علي صالح ميراني- الحركة القومية الكردية في كردستان- سوريا (1946- 1970)- أبريل- 2004.

من نقطة تنتحب فوق خليج اسكندرونة ومنها إلى بلدة ميدان اكبس ثم يتبع خط بغداد الحديدي حتى مدينة نصيبين ومنها يتبع الخط الذي ينتهي حده عند ضفاف نهر دجلة الذي يفصل الحدود السورية- التركية-العراقية".

وما يلفت النظر في اتفاقية أنقرة هو البند رقم (13) الذي قضى بحق السكان المحليين (الکرد) بحرية الانتقال وبشكل حر بين طرفي الخط الحدودي، وفي هذا اعتراف صريح بأن من يسكن على جانبي الخط الحديدي، وهم في الأغلب من نفس العائلة أو العشيرة الكردية، هو شعب لا يمت بأي صلة لا للعرب في سوريا ولا للأتراك في تركيا.

ولعل الشيء الأبرز في اتفاقية أنقرة كان في المادة رقم (3) التي أصبح بموجبها جزء من الشعب الكردي ضمن تبعية الدولة السورية الناشئة، حيث اكتسب هؤلاء الكرد الجنسية السورية بموجب المادة رقم (2825) التي نصت على: "أن كل من كان من التبعية التركية ومقيماً في أراضي اتحاد دول سوريا بتاريخ 30 آب 1924 اعتبر حكماً من الجنسية السورية"<sup>1</sup>.

وبهذا التقسيم الجديد أصبح الكرد في الجزء الكردي الكردي الملحق بالدولة السورية الناشئة موزعين على ثلاثة مناطق رئيسية وفقاً

<sup>1</sup> - مازن بلال- الأكراد هل هناك رؤية مستجدة- 2005.

للتوزيع الجغرافي التالي<sup>1</sup>:

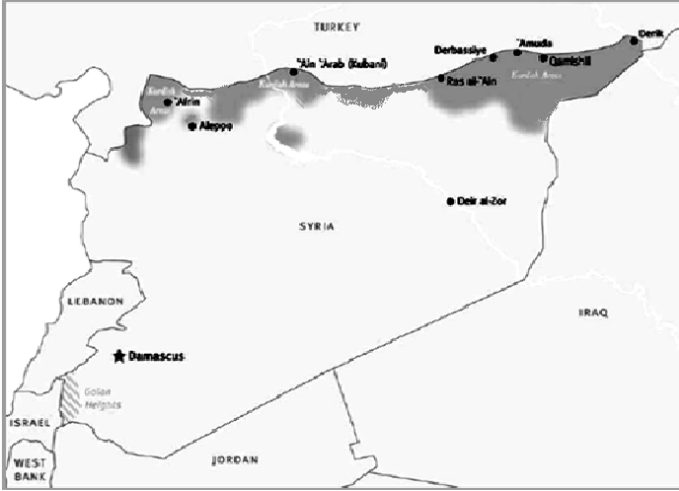
1- **منطقة الجزيرة**: وتمتد من عين ديوار شرقاً مروراً بدير بك وترته سبي وقامشلو وعامودا ودرباسية وصولاً إلى سري كانيه غرباً وبطول يقدر بـ 275 كم وعرض يتراوح بين 50-60 كم، وتبلغ المساحة التقديرية للمنطقة الكردية في الجزيرة حوالي 15500 كم<sup>2</sup>، وتضم المنطقة حوالي 700 قرية.

2- **منطقة كوباني**: تشكل منطقة كوباني امتداداً لسهل سروج (Deṣta Sirûcê) في شمالي كردستان بمحاذاة نهر الفرات، وتبلغ مساحة منطقة كوباني حوالي 3000 كم<sup>2</sup>، وتضم نحو 120 قرية.

3- **منطقة عفرين**: وتسمى كذلك جبل الكرد أو كُرداغ، وتقع في أقصى الشمال الغربي من سوريا بجانب منطقة لواء اسكندرون (الذي ألحق بتركيا نهائياً في عام 1939) نتيجة اتفاق بين الفرنسيين وتركيا، وكانت عفرين خلال الحكم العثماني جزءاً من إمارة جبل الكرد التي كان مركزها مدينة كلس ليتم ضمها لاحقاً إلى الدولة السورية، وتبلغ مساحة عفرين حوالي 2200 كم<sup>2</sup>، وتضم حوالي 365 قرية.

الخريطة التالية تبين مناطق غربي كردستان.

<sup>1</sup> - عصمت شريف وانلي- المسألة الكردية في سوريا- سويسرا- 1968



إضافة إلى التواجد الكردي في المناطق الثلاثة السابقة، هناك وجود كردي في بعض المناطق السورية الأخرى مثل قرى مناطق منبج والباب وإعزاز والسفيرة في محافظة حلب، وبعض القرى والبلدات الحدودية التابعة لمحافظة الرقة (منطقة تل أبيض وريفها)، إضافة إلى الوجود الكردي التاريخي في قرى جبل الأكراد (حوالي 80 قرية) في محافظة اللاذقية، الذين يعود تواجدهم هناك إلى فترة حكم صلاح الدين الأيوبي، كما أن للکرد تواجد في محافظات سورية أخرى مثل حمص (قرى الوعر والمخرم) وحماة (عائلة برزي المعروفة)، ولا ننسى الوجود الكردي المتميز في دمشق في الحي المكنى باسمهم ركن الدين (حي الأكراد).

استقبل هذا التقسيم الجديد للمناطق الكردية برفض قاطع من قبل سكانها الكرد، الذين رأوا في الاحتلال الفرنسي سبباً مباشراً في تمزيق



وحدثهم الاجتماعية وأراضيهم وعائلاتهم، لذا فقد لاقى القوات الفرنسية التي احتلت سوريا أول مقاومة لها في منطقة جبل الكردي (عفرين)، حيث أطلق المجاهد محو إيبو شاشو الرصاصة الأولى في وجه المستعمرين الفرنسيين<sup>1</sup>.

وفي 16 أيلول 1920 أعلن الزعيم الوطني الكردي إبراهيم هنانو (من عشيرة رشوان الكردية) وبالاتفاق مع بعض زعماء العشائر الكردية الأخرى، رسمياً الثورة على الفرنسيين في شمالي سوريا، واستطاع أن يشكل أربعة فرق عسكرية، حيث خاض هنانو أكثر من 27 معركة في مناطق أنطاكية وجبل الزاوية، إلا أن قواته حُلت بأمر من الملك فيصل ثم اعتقله الإنكليز وسلم للفرنسيين<sup>2</sup>.

وفي تلك الفترة أيضاً اجتمع زعماء العشائر الكردية (بيان، شيخان وأمان) وشكلوا قوة كبيرة لمقاتلة الفرنسيين في مناطق جبل الكردي، حيث استمرت مقاومتهم حتى عام 1923، حيث تمكنت القوات الفرنسية من دخول عفرين بالاتفاق مع بعض أغوات المنطقة على الشروط التالية<sup>3</sup>:

1- العفو العام عن كافة المجاهدين والمشاركين بالثورة ضد الفرنسيين.

---

<sup>1</sup> - محمد عبدو علي- جبل الكردي- 2001.

<sup>2</sup> - خالد عيسى- الأكراد تحت الانتداب الفرنسي- [www.gemiyakurda.com](http://www.gemiyakurda.com) - 2006.

<sup>3</sup> - محمد عبدو علي- جبل الكردي- 2001.

2- إبقاء اللغة التركية لغة رسمية في دوائر الدولة لعدم معرفة أهالي جبل الكردي باللغة العربية.

3- تشكيل قضاء باسم (كرداغ) وتعيين الموظفين من أهله، بناء على القرار رقم (33) تاريخ 4 أيلول 1922 والقاضي بتشكيل دولة حلب.

بعدها بقيت مقاومة سلبية من قبل الأهالي ضد الانتداب الفرنسي، وبقيت الأوضاع السياسية هادئة في قضاء كرداغ لمدة تقارب 15 عاماً إلى حين ظهور (حركة المرديين) بقيادة الشيخ إبراهيم خليل سوق أوغلو.

تجدد الإشارة هنا إلى أن الفرنسيين وبعد دخولهم إلى بلاد الشام قاموا بتقسيم مناطق انتدابهم إلى دويلات صغيرة هي: دولة دمشق، دولة حلب، دولة العلويين، دولة الدروز ودولة لبنان الكبير، وأعطوا لسنجق لواء اسكندرون وضعاً خاصاً ضمن دولة حلب، اعتبرت فيه اللغة التركية لغة رسمية، وفي عام 1925 جرى توحيد حلب ودمشق في دولة واحدة سميت دولة سوريا، وبقيت دولة العلويين ودولة الدروز مستقلتين، ثم ضمت هاتين الدولتين والجزيرة إلى كيان الدولة السورية بوصفها محافظات ذات حكم ذاتي.

وفي العام 1936 قسّم الفرنسيون سوريا مجدداً إلى عدة دويلات، وفي كرداغ دعا الفرنسيون زعماء وأغوات المنطقة إلى اجتماع في

قرية ميدانكي وعرضوا عليهم نوعاً من الإدارة الذاتية تشبه ما كان قائماً في سنجق لواء اسكندرون- أي سنجق كُرداغ- وبعد التداول رفض البعض الأمر خوفاً من استلام آل شيخ إسماعيل زاده الزعامة، ففشل الاجتماع وتم تعيين شخص من أصل تركي (نامق بك كمال) قائم مقاماً لقضاء كُرداغ.

أما منطقة الجزيرة الكردية فقد بقيت خاضعة لسلطة زعماء عشائرها بعد هزيمة القوات العثمانية أمام الحلفاء، ورغم المحاولات الفرنسية في بسط نفوذها على هذه المنطقة منذ عام 1922، إلا أنها لم تتمكن من ذلك، حتى صيف عام 1925، عندما دخلت القوات الفرنسية للجزيرة بقيادة الكابتن روجان، واستقبله مشعل باشا الجربا، أحد شيوخ عشيرة شمر العربية، وقدم له عناصر عشيرته وأمه بما يلزمه من مؤن ودواب<sup>1</sup>.

جدير بالذكر أنه ومن أجل القضاء على انتفاضة الشيخ سعيد بيران، التي اندلعت عام 1925 في شمالي كردستان، طلبت السلطات التركية من الحكومة الفرنسية المنتدبة على سوريا، السماح لها بمرور أربع قطارات يومية على خط بغداد الحديدي، من أجل نقل من 20000 حتى 25000 جندي مع عتادهم إلى ساحة العمليات، حيث ساعد هذا الموقف الفرنسي المعادي للکرد، في انتعاش الروح القومية وتعزيز إرادة المقاومة عند كرد الجزيرة أثناء

<sup>1</sup> - خالد عيسى- الأكراد تحت الانتداب الفرنسي- [www.gemiyakurdacom](http://www.gemiyakurdacom) - 2006.

احتلالها من قبل القوات الفرنسية<sup>1</sup>.

تمركز الفرنسيون في قرية (بياندور) قرب قامشلو، وأقاموا مركزاً إدارياً بدرجة قائم مقام لإدارة المنطقة وتطبيق الأوامر الفرنسية على السكان وجباية الضرائب، مما أثار سخط زعماء العشائر المحلية وعزز كره الفلاحين للقوات الفرنسية وعملائهم، فاشتدت المقاومة ضد الفرنسيين، وشكلت العشائر مجموعات مسلحة لمقاومة الفرنسيين، وفي خريف عام 1926 تمكنت المقاومة الكردية من قتل (الكابتن روجان) قائد الحملة العسكرية على الجزيرة وأصبحت تلك المنطقة بدون سلطة إدارية حتى أواخر عام 1928، ولم يسيطر الفرنسيون عليها إلا بعد موافقة بعض رؤساء العشائر الكردية القوية مثل حاجو آغا الهفيركي وعفدي خلو آغا الميرسني، في حين بقي بعض زعماء العشائر الكردية الأخرى مناوئين للفرنسيين، وكان هذا سبباً في إحداث الشقاق في المنطقة الكردية بين مناهضي الفرنسيين من جهة و مؤيديهم من جهة أخرى<sup>2</sup>.

على الجانب الآخر، أي على الصعيد السياسي، وما إن أصبح جزء من كردستان في إطار الدولة السورية الناشئة، حتى بدأ الشعب الكردي بمطالبة سلطات الانتداب الفرنسي بمنحه الاستقلال الذاتي أسوة بشعوب سوريا ودويلاتها آنذاك (دولة جبل العلويين، دولة جبل

---

<sup>1</sup> - خالد عيسى- الأكراد تحت الانتداب الفرنسي- [www.gemiyakurda.com](http://www.gemiyakurda.com) - 2006.  
<sup>2</sup> - محمد ملا أحمد- صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سوريا- أبريل- 2001.

الدروز، دولة حلب، دولة دمشق، دولة لبنان الكبير)<sup>1</sup>.

ومن هذه المطالب كانت تلك التي تضمنتها العريضة التي قدمت من قبل زعماء العشائر الكردية وعدد من الأدياء والمتقنين الكرد البارزين إلى اجتماع الجمعية التأسيسية السورية في 23 حزيران 1928 في دمشق، وقد تضمنت العريضة المطالب التالية<sup>2</sup>:

- 1- منح الشعب الكردي في سوريا الاستقلال الذاتي.
- 2- استعمال اللغة الكردية في المناطق الكردية شأنها شأن بقية اللغات الرسمية.
- 3- تعليم اللغة الكردية في المناطق الكردية.
- 4- تبديل موظفي المناطق الكردية بموظفين كرد.
- 5- إنشاء فيلق أو جيش كردي ضمن إطار الجيش الفرنسي لحماية الحدود.

ورغم أن دستور الانتداب الفرنسي قد أقرّ في البند الثاني من مادته الأولى على حق الكرد السوريين في الاستقلال الذاتي، إلا أن عوامل عديدة وأهمها مصالح فرنسا مع تركيا التي كانت ترفض إقامة كيان كردي في سوريا قد حالت دون تنفيذ هذا البند، ودون منح الشعب الكردي الاستقلال الذاتي.

---

<sup>1</sup> - في 14 تموز 1922 صادقت عصبة الأمم على قرار الانتداب الفرنسي على سوريا مع إلزام الدولة صاحبة الانتداب بإعداد البلد المنتدب عليه للاستقلال، مما يعني منح بعض الامتيازات للقوى الوطنية المحلية.

<sup>2</sup> - بيير روندو- أكراد سوريا- ترجمة: بافي ألان- مجلة الحوار- العددان (5-6)- 1994.

ومن المطالب الكردية في سوريا تلك العريضة المُقدمة من قبل 19 وجيهاً كردياً من مختلف الأقاليم الكردية الخاضعة للانتداب الفرنسي، والمسجلة في ديوان المفوض السامي الفرنسي بتاريخ 15 نيسان 1930، برقم (6501)، حيث طالبت النخبة الكردية معاملة الشعب الكردي معاملة مماثلة لبقية المكونات السكانية الخاضعة للانتداب الفرنسي، وورد في العريضة: نحن الموقعون أدناه، من أصل كردي، رعايا الأقاليم الخاضعة للانتداب الفرنسي، نتشرف بأن نعرض على سيادتكم ما يلي<sup>1</sup>:

- 1- إدارة خاصة للأقاليم المأهولة بالکرد.
- 2- قبول الكرد في الوظائف العامة، في الإدارة والعدالة والجندرية والشرطة وغيرها.
- 3- قبول اللغة الكردية كلغة رسمية في الدوائر العامة.
- 4- تأسيس مدرسة كردية في مدينة الحسكة لتأهيل المعلمين من مختلف أجزاء كردستان.

جدير بالذكر أنه في الجزيرة منذ نهاية العشرينات وحتى نهاية الثلاثينات من القرن الماضي، كان التيار الذي يطالب بالحكم الذاتي يعتمد أساساً على تحالف بين القوميين الكرد وأغلبية المسيحيين، فضلاً عن القليل من الوجهاء العرب، وكانت السلطات الفرنسية

---

<sup>1</sup> - خالد عيسى- من المطالب الكردية في سوريا عام 1930- جريدة يكتي، العددان (175)- (176)- 2009.

مقتنعة بإمكانية إقامة إدارة لامركزية في الجزيرة التي لها من المساحة ما يقارب ضعف مساحة دولة لبنان، وهذا الشكل من الحكم كان بالنسبة للکرد والمسيحيين ضامناً لعدم تعرضهم للاضطهاد الديني والقومي من قبل السلطات العربية السنيّة الحاكمة بدمشق<sup>1</sup>.

وقد بقي هذا التحالف المطالب بالحكم الذاتي متماسكاً وقوياً، وكانت السلطات العربية السنيّة، التي كانت تدير الحكومة المدنية من دمشق، تستغل من طرفها المشاعر الدينية لدى العديد من وجهاء الكرد، وتستغل المشاعر القومية لدى أغلبية زعماء العشائر البدوية، وكانت تكسب تأييدهم لقاء وعود لم تتحقق في الغالب، وكان الهدف الأساسي لسلطات دمشق هو ضمّ المناطق الكردية والعلوية والدرزية إلى منطقة حكمها المباشر، واستغلال ثروات هذه المناطق والتصرف بها، وكانت مدعومة بشكل أساسي من قبل الانكليز والأتراك أحياناً.

لم يضعف التحالف المطالب بالحكم الذاتي في الجزيرة إلا بسبب ضعف السلطات الفرنسية وارتباكها في إدارة علاقاتها الإقليمية في الشرق الأوسط عشية وأثناء الحرب العالمية الثانية، حيث ازدادت أهمية التحالف مع الانكليز والأتراك، فانعكس ذلك على سياستها الداخلية، وبذلك كان عليها تقديم المزيد من التنازلات لحكومة دمشق العربية السنيّة، وضعف أيضاً التحالف المطالب بالحكم الذاتي في الجزيرة، بسبب شعور الكثير من قادة هذا التحالف، وخاصة من

<sup>1</sup> - خالد عيسى- من تاريخ الحكم الذاتي في الجزيرة- [www.rojava.net](http://www.rojava.net) - 2009.

المسيحيين، بأن مستقبل الوجود الفرنسي غير مؤكد في سوريا، وأنه من الأضمن إعادة الجسور مع سلطات دمشق، للتحضير لتحالفات ما بعد انسحاب الفرنسيين<sup>1</sup>.

وبنتيجة الحرب العالمية الثانية، اضطرت فرنسا إلى الانسحاب من الأقاليم التي كانت خاضعة لانتدابها، وتم تسليم زمام الأمور إلى النخب العربية الموالية في غالبيتها لبريطانيا، وفقد الدورز والعلويون حكمهم الذاتي، وذهبت أدرج الرياح الطموحات المشروعة لأبناء الجزيرة في إشادة حكم ذاتي، وذهبت أدرج الرياح أيضاً الوعود التي كان العروبيين والإسلامويين يقطعونها لبعض أنصارهم من الكرد في منطقة الجزيرة.

وبينما سمحت السلطات الفرنسية بالنشاط الثقافي الخاص بين الكرد، فإنه لم يتم تأسيس مدارس كردية حكومية في سوريا، كذلك لم يشجع الفرنسيون أي عمل سياسي أو عسكري ضد تركيا من جانب الكرد في سوريا، ولاسيما أولئك الذين هاجروا إليها من شمالي كردستان بعد فشل ثورة الشيخ سعيد بيران 1925<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - جليلي جليل وآخرون- الحركة الكردية في العصر الحديث- بيروت- 1992.  
<sup>2</sup> - في عام 1925 انطلقت في شمالي كردستان ثورة كردية بقيادة الشيخ سعيد بيران في منطقة آمد، لكن وبسبب التعاون التركي- الفرنسي، ولغياب الدعم الخارجي للكرد وعدم التنسيق الكردستاني، استطاعت تركيا قمع هذه الثورة، وشنت حرباً شرسة ضد الشعب الكردي، أثار القمع التركي سلسلة من الانتفاضات المحلية مثل انتفاضة حاجو في آذار 1926 في منطقة نصيبين، التي لم تستطع إحرار أي نصر عسكري استراتيجي ضد تركيا، لكنها جسدت ظاهرة من ظواهر الوحدة القومية للأرض والشعب الكردستاني.



بعد فشل ثورة الشيخ سعيد واضطرار عدد كبير من المثقفين والوطنيين والمناضلين والثوار الكرد للنزوح من شمالي كردستان إلى غربي كردستان، التقى هؤلاء مع العديد من نخب ووجهاء غربي كردستان في عام 1927 في بحدون في لبنان وأسسوا جمعية خوييون (الاستقلال) الكردية، حيث تبنت خوييون إدارة انتفاضة الكرد في جبال آارات، التي كانت قد بدأت في عام 1926، كما أن الكثير من قادة الجمعية استخدم منطقة الجزيرة كقاعدة خلفية وجندوا متطوعين من سكانها الكرد<sup>1</sup>.

وبالرغم من التلاحم الكردي في انتفاضة آارات (آغري) إلا أنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها لأسباب لا مجال لذكرها هنا، على أثر ذلك قامت السلطات الفرنسية المنتدبة بنفي الوطنيين الكرد الذين كانوا قد قدموا من شمالي كردستان إلى دمشق.

وفي دمشق لم يتوقف هؤلاء مكتوفي الأيدي بعد أن خاب أملهم في السلاح، فوجدوا في القلم خير وسيلة للتعبير عن تطلعاتهم الكردية، ففي 15 أيار 1932 قام الأمير جلادت بدرخان، وريث

---

<sup>1</sup> - خالد عيسى- الأكراد تحت الانتداب الفرنسي- [www.gemiyakurda.com](http://www.gemiyakurda.com) - 2006. كانت جمعية خوييون قد عينت الجنرال إحسان نوري باشا كقائد عسكري، وإبراهيم حسكي كقائد مدني لإدارة العمليات في جبال آغري، ورغم النجاحات العظيمة التي حققتها قيادة الثورة، استطاعت القوات التركية أن تقضي عليها بالحديد والنار، وعندما دخلت الثورة في ظرف حرج، اجتمعت الهيئة المركزية لجمعية خوييون في 10 حزيران 1930، ولتخفيف عبء الهجمات التركية على الثوار، قررت مهاجمة القوات التركية من الجنوب الشرقي، أي على الحدود مع سوريا. وتم تحديد ستة جهات وتم تعيين ليلة 3/4 آب 1930 لبدء الهجوم وعلى ستة محاور، من الحدود العراقية وحتى جرابلس.

إمارة بوتان، بإصدار مجلة "هاوار" بالكردية الكرمانجية وبالأبجدية اللاتينية، حيث استقطبت "هاوار" الأقسام الكردية من كل أجزاء كردستان ولاقت رواجاً في الأجزاء الأربعة، استمرت "هاوار" بالصدور حتى عام 1943 عندما توقفت عن الصدور بسبب ضعف الإمكانيات المادية<sup>1</sup>.

لقد استطاع الأمير جلادت بدرخان ومن خلال مجلته "هاوار" أن يلعب دوراً كبيراً في رفع المستوى التعليمي باللغة الكردية لقطاعات واسعة من الكرد، وقدم بذلك قوة دافعة للحركة الكردية في غربي كردستان وسوريا والتي عززها كتاب مثل جكرخوين، قدري جان، أوسمان صبري ونور الدين زازا، والذين أسسوا لاحقاً أول حزب سياسي كردي في سوريا.

## ثانياً: مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى انقلاب حزب البعث (1946-1963).

لما كان الشعب الكردي في الدولة السورية الناشئة في طليعة المقاومين للاستعمار الفرنسي، وبما أنه لم يتأخر يوماً في أداء واجبه الوطني، وواجه كل المشاكل التي واجهت الحركة الوطنية السورية، وبالرغم من أن مطالبه القومية ظلت متواضعة مقارنة ببقية أجزاء

<sup>1</sup> - دلاور زكي- وثائق من أرشيف مجلة هاوار- مجلة الحوار- العددان (38-39)- 2003.

کردستان، انطلاقاً مما سبق فالکرد كانوا يتأملون من الحكومة الوطنية المشكلة عشية الاستقلال أن تقوم بمنحه بعضاً من حقوقه القومية المشروعة وأن تقوم بتكريم التضحيات الكردية.

إلا أن الذي حصل كان معاكساً تماماً، فما أن خرج الفرنسيون من سوريا في 17 نيسان 1946 حتى سارع هؤلاء إلى إغلاق الجمعيات والنوادي والمطبوعات الكردية التي كانت تصدر في عهد الانتداب، لا بل أنهم قاموا بمصادرة المطبوعات والكتب الكردية من الأسواق والمنازل، وظهرت إلى الوجود سياسة تجاهل وجود الشعب الكردي.

وفي الوقت الذي غُيب فيه الشعب الكردي عن وضعه الطبيعي على المشهد السياسي السوري، شهدت سوريا ثلاث انقلابات عسكرية خلال عام 1949<sup>1</sup>.

قاد الانقلاب الأول الجنرال الكردي الأصل حسني الزعيم، حيث أثارت شخصية قائد الانقلاب الكثير من الجدل، ومن المؤكد أن أصله الكردي كان وراء ذلك، وتعزز ذلك بعد أن عين الزعيم الدكتور محسن برزني (من مدينة حماة وينتمي إلى عشيرة البرازي الكردية المعروفة) رئيساً لوزرائه، ومع أن هذه الآراء كانت بعيدة عن الواقع، إلا أنها أثارت مخاوف الشارع العربي الشعبي والرسمي، حيث

---

<sup>1</sup> - علي صالح ميراني- الحركة القومية الكردية في كردستان- سوريا (1946- 1970)- أربيل- 2004.

أنها صارت ترى في الزعيم "عميلاً كُردياً" شبيه بالطغاة، بدليل قيام الصحف العربية خارج سوريا بمهاجمة أصله القومي وترسخت فكرة أن الزعيم يسعى لإقامة الحلم الكردي بإقامة "الجمهورية الكردية العسكرية"<sup>1</sup>.

بالرغم من كل ما قيل عن الزعيم وعن مشروعه الكردي، إلا أن كل ذلك ذهب أدراج الرياح بعد أربعة أشهر نتيجة انقلاب عسكري أطاح به، بيد أن المهم في الأمر هو أن كل الوثائق التي نشرت عن الانقلاب تثبت حقيقة واحدة مفادها؛ أن الزعيم كان لا ينوي إقامة ما أتهم به فضلاً عن أنه لم تكن له أية علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالحركة القومية الكردية وتطلعاتها أو حتى المشتغلين بالحقل القومي الكردي، ويمكن القول أنه كان كُردياً بالاسم فقط.

الانقلاب الثاني قاده سامي الحناوي، حيث نفذ حكم الإعدام بحق حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن برازي، وعن موقف الحناوي تجاه الكرد يذكر نذير فنصة في كتابه "أيام حسني الزعيم، 137 يوماً هزت سوريا": "يبدو أن الحناوي قد ركب هو الآخر الموجة التي كانت توجه الطعنات إلى منبت سلفه القومي وما قيل عن أهدافه الخفية في هذا الاتجاه، رغبة منه في إظهار نفسه بمظهر المدافع عن القومية العربية، وذلك لتبرير انقلابه في نظر الشعب السوري"، وما يعزز هذا الرأي هو البيان رقم (5) الذي أصدره الحناوي وجاء

<sup>1</sup> - باتريك سيل- الصراع على الشرق الأوسط- بيروت- 1999.

فيه: "إن الزعيم أحاط نفسه ببطانة سوء، قد جمعت كل خائن وحثيل مجهول الأصل"، وبعد أشهر قاد أديب الشيشكلي انقلاباً ضد الحناوي وتم نفيه إلى بيروت ليلاقي حتفه على يد أحد أفراد عشيرة البرازي وهو محمد برازي ابن أخ الدكتور محسن برازي<sup>1</sup>.

وفي عهد الانقلاب الثالث ازدادت مضايقة القوميين الكرد وأساليب التعريب بعد اتجاه أديب الشيشكلي إلى الحكم المركزي الصارم، ففي 25 آب 1952 أعلن عن تشكيل ما يعرف بـ "حركة التحرر العربي" واتخاذها بمثابة التنظيم السياسي المركزي الوحيد ومجاهرتها بالفكرة القومية العربية والوحدة العربية وأن سوريا تعتبر قاعدة للتحرر العربي<sup>2</sup>، وتأسيساً على ما سبق أصدرت السلطات تعليماتها بمراقبة القوميين الكرد ومراقبة نشاطاتهم السياسية، حيث جاء في وثيقة بريطانية وجهها القنصل البريطاني في دمشق والذي كان قد زار منطقة الجزيرة عام 1950: "إن لدي انطباعاً بأن السوريين يراقبون الزعماء القوميين الكرد بشكل جدي"، وخوفاً من أن تثير سياسات حكومة الشيشكلي مشاعر الكرد القومية قامت الحكومة البريطانية بتحذير الحكومة السورية من عواقب سياساتها تجاه الكرد<sup>3</sup>.

وفي العموم يمكن القول أن هذه السياسات تجاه الكرد لم تكن

---

<sup>1</sup> - نذير فنصة- أيام حسني الزعيم 137 يوماً هزت سوريا- دمشق- 1993.  
<sup>2</sup> - غانم الحفو- الحياة السياسية في سوريا ولبنان 1947-1976- الموصل- 1988.  
<sup>3</sup> - أيوب بارزاني- المقاومة الكردية للاحتلال 1914-1958- سويسرا- 2002.

وليدة الصدفة أو أنها كانت إجراءً اعتيادياً، ففي 15 أيلول 1950 صدر أول دستور لسوريا المستقلة، حيث أكد الدستور على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية بتاريخه وحاضره ومستقبله<sup>1</sup>؛ أي أنه تجاهل تماماً وجود الشعب الكردي باعتباره القومية الثانية في البلاد.

وفي 3 آذار 1952 صدر دستور جديد تجاهل أيضاً الوجود الكردي في سوريا.

كذلك فقد صدر في عهد الشيشكلي عدد من الأوامر العسكرية والمراسيم التمييزية بحق الكرد ومناطقهم ومنها على سبيل المثال<sup>2</sup>:

1- المرسوم التشريعي رقم (1939) في 16 تشرين الثاني 1952، والذي تضمن في مادته الأولى "لا يجوز تسمية المحال العامة والخاصة مثل النوادي والفنادق والملاهي والمقاهي والحانات والمطاعم والحوانيت وما شابه ذلك بأسماء أو بكلمات أعجمية (غير عربية)".

2- المرسوم التشريعي رقم (193) لعام 1952، الذي جاء بأسباب ومبررات صدوره (الأسباب الموجبة له) على الشكل التالي: "بالنظر للمخاطر التي تنشأ عن تملك أشخاص مشبهين

---

<sup>1</sup> - هاني الخير- أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا البداية والنهاية- دمشق- 1995.

<sup>2</sup> - للمزيد ينظر جريدة (بيكيتي-الوحدة)- العدد 36- 1996

لعقارات متاخمة للحدود، ولضمان سلامة الدولة، وكفالة الأمن فيها فقد كان هذا المرسوم- حيث جاء بمادته الأولى بأنه لا يجوز إنشاء أو نقل أو تعديل أي حق من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة في مناطق الحدود وكذا استئجارها أو تأسيس شركات أو عقد مقاولات لاستثمارها زراعياً لمدة تزيد على ثلاث سنوات، وكذلك جميع عقود الشركات أو عقود الاستثمار الزراعي التي تتطلب استحضار مزارعين أو عمال أو خبراء من الأقضية الأخرى أو البلاد الأجنبية إلا برخصة مسبقة، ومن ثم حدد مناطق الحدود بمرسوم على الشكل التالي: "منطقة القنيطرة ومنطقة الزاوية بكاملها والمناطق المتاخمة للحدود التركية بعمق خمس وعشرين كيلو متراً"، وفيما بعد صدر مرسوم خاص لتحديد منطقة الحدود في محافظة الحسكة، حيث اعتبر كل أراضي محافظة الحسكة منطقة حدودية، وبالتالي إلزام الكل بالترخيص القانوني، أما السبب الكامن وراء اعتبار كل أراضي المحافظة منطقة الحدود، هو تجاوز وجود الكرد ضمن المحافظة لهذه الكيلومترات الخمس والعشرين من جهة وسد الطريق أمام المواطن الكردي والحيلولة دون شرائه للعقارات الخارجة عن الخمس والعشرين كيلومتراً من جهة أخرى.

وفي 25 شباط 1954، وبعد هروب الشيشكلي نتيجة للاضطرابات في صفوف الجيش، استلم هاشم الأتاسي السلطة،

وعمل من جديد بدستور عام 1950 ومؤسساته، وعادت الأحزاب والتنظيمات السياسية للعمل من جديد، حيث تم انتخاب برلمان جديد، نجح فيه عدد من النواب الكرد الذين طرحوا ولأول مرة بعضاً من هموم الكرد تحت قبة البرلمان، ومثال ذلك ما طرحه نائب كُرداغ أحمد جعفر شيخ إسماعيل زاده من مطالبة الإذاعة السورية ببيت بضعة ساعات باللغة الكردية، وبالطبع فقد قوبل طلبه بالرفض من قبل القوميين العرب<sup>1</sup>.

إن نشاط الحركة السياسية والبرلمانية خلال الفترة 1954-1957 كان من الممكن للكرد أن يستفيدوا منه بشكل أفضل فيما لو كان لهم تنظيم سياسي قوي ومتناسك يمثلهم ويعمل من أجل نيل الحقوق القومية والديمقراطية للكرد، لذلك فإننا نلاحظ أن الفراغ السياسي في الساحة الكردية السورية بعد تفكك خويبيون قد تم ملؤه من قبل أحزاب أخرى لاسيما الحزب الشيوعي السوري، فالمبادئ العامة للشيوعية، التي تنادي بالمساواة الطبقيّة والقومية، كانت تعطي أملاً للكرد وتشجعهم للانتساب إلى هذا الحزب، بيد أن الحزب الشيوعي السوري من جهته لم يثر المسألة الكردية إطلاقاً خلال نشاطاته في البرلمان السوري، علماً بأن هذا الحزب كان له تأثير كبير في البرلمان، واستطاع أمينه العام خالد بكداش (الكردى الأصل) أن يلف حوله تجمعاً وطنياً مؤلفاً من الشيوعيين والبعثيين وممثلي البرجوازية

---

<sup>1</sup> - محمد عبدو علي - جبل الكرد - 2001.



الوطنية وضباطاً وطنيين من الجيش السوري<sup>1</sup>.

وفي أيار 1956 انعقد ميثاق قومي بين الأحزاب (البعث والشعب والوطني)، تشكلت بموجبه حكومة قومية حكمت سوريا حتى إعلان تشكيل الجمهورية العربية المتحدة في عام 1958، حيث استمر في ظل هذه الحكومة العربية تطبيق وتشديد سياسة إنكار وجود شعب كردي، له خصائصه القومية، ضمن إطار الحدود السورية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أصيب الكرد بخيبة أمل من جراء سياسة الحزب الشيوعي السوري الأممية تجاه المسألة الكردية.

في هذا الواقع السلبي بدأت النشاطات الثقافية والسياسية الكردية بالانتعاش على شكل مجموعات منتشرة في مناطق غربي كردستان ومختلف أماكن التواجد الكردي في سوريا ومن الجمعيات والنوادي الثقافية الكردية بعد الاستقلال:

- 1- الجمعية الإصلاحية تأسست في كُرداغ عام 1949، من أعضائها أحمد جعفر زاده والمحامي عثمان عثمان، من أهدافها إصلاح الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لقضاء كُرداغ<sup>2</sup>.
- 2- الجمعية الثقافية الكردية تأسست في كُرداغ عام 1951، من

---

<sup>1</sup> - محمد ملا أحمد- صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سوريا- أربيل- 2001.

<sup>2</sup> - محمد عبدو علي- جبل الكرد- 2001.

قبل رشيد حمو وشوكت نعلان، من أهدافها نشر الثقافة والتعليم ونشر الروح القومية بين الشباب، لاحقاً أنضم أعضاء الجمعية لمنظمة أنصار السلام الرديفة للحزب الشيوعي السوري، وأنضم هؤلاء لاحقاً للحزب الديمقراطي الكردستاني<sup>1</sup>.

3- جمعية الشباب الديمقراطيين الكرد تأسست في الجزيرة عام 1953 من قبل محمد ملا أحمد وعبد العزيز اليوسف، من نشاطات الجمعية إحياء ذكرى قيام جمهورية مهباد والاحتفال عيد نوروز القومي وطبع وتوزيع بعض المنشورات والكتب عن نضال الكرد وتاريخهم وعن اللغة الكردية، استمرت نشاطاتها حتى عام 1958 عندما أنضم أعضائها إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني<sup>2</sup>.

4- جمعية إحياء الثقافة الكردية تأسست في دمشق عام 1955 من قبل أوسمان صبري وحمزة نويران وحميد حاج درويش وآخرين، وتركزت نشاطاتها على الجانب الثقافي، ما لبث أعضائها أن توجهوا نحو تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني<sup>3</sup>.

5- جمعية المعرفة والتعاون الكردي تأسست في حلب عام 1956 من قبل المناضل نوري ديرسمي وحسن هشييار وروشن بدرخان، ومن نشاطات الجمعية تقديم مذكرة إلى مؤتمر التضامن الإفريقي

---

<sup>1</sup> - محمد عبدو علي- جبل الكرد- 2001.

<sup>2</sup> - محمد ملا أحمد- صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سوريا- أربيل- 2001.

<sup>3</sup> - عبد الحميد درويش- أضواء على الحركة الكردية في سوريا- 2000.

الأسبوي الذي انعقد في القاهرة في تشرين الثاني 1957،  
وطالبت بحق تقرير المصير للکرد في بلادهم كردستان، قامت  
الجمعية بحل نفسها بناء على طلب مؤسسي الحزب الديمقراطي  
الكردستاني<sup>1</sup>.

6- كتلة الحرية أسسها عام 1957 بعض الكوادر الكرد المنشقين  
عن الحزب الشيوعي السوري بسبب تجاهل الأخير للمطالب  
الكردية ومنهم الشاعر جكرخوين، وبعد فترة قصيرة انضمت  
الكتلة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وبناء عليه نلاحظ أن معظم هذه الجمعيات والنشاطات الكردية  
والأشخاص الفاعلون فيها قد اتحدت وتجمعت لاحقاً تحت مسمى  
الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا- البارتى، حيث اجتمعت  
مجموعة من المثقفين القوميين وهم: أوسمان صبري وحמיד حاج  
درويش وحمزة نويران ورشيد حمو ومحمد علي خوجة وخليل محمد  
وشوكت نعسان وفيما بعد الشيخ محمد عيسى ملا محمود والدكتور  
نور الدين زازا والشاعر جكرخوين، في عام 1956 لتشكل حزب  
يجمع قواهم ويجسد مطالبهم وسمي هذا الحزب بالحزب الديمقراطي  
الكردستاني في سوريا (البارتى)<sup>2</sup>، واعتبر يوم 14 حزيران 1957

<sup>1</sup> - دلاور زنكي- بدايات نشوء الجمعيات والحركات الثقافية الكردية في سوريا- مجلة الحوار-  
العددان (21)- 1998.

<sup>2</sup> هناك رأيان بشأن اسم أول حزب كردي في سوريا، حيث يقول الدكتور نور الدين زازا رئيس  
الحزب آنذاك (الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا)، بينما يقول: أوسمان صبري (الحزب  
الديمقراطي الكردستاني في سوريا- البارتى).

تاريخاً رسمياً لتأسيسه، ومن أهداف الحزب بالاعتماد على ذاكرة بعض من مؤسسي الحزب<sup>1</sup>:

- 1- النضال من أجل تحرير وتوحيد كردستان.
- 2- المطالبة بفتح مدارس باللغة الكردية وفتح النوادي والجمعيات الخيرية والثقافية والاجتماعية.
- 3- تُعد الديمقراطية طريقاً إلى نيل الحقوق القومية.
- 4- التخلص من سيطرة الاستعمار والرجعية.
- 5- دعم ومساندة حقوق المرأة في المجتمع الكردي.

كانت أنشطة الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) سرية، وكان من أهم هذه الأنشطة تعبئة الأعضاء وتوعيتهم ونشر الجريدة المركزية (الديمقراطي)، وتوزيع بيانات تنتقد بحزم السلطات السورية، تقدم الحزب بسرعة كبيرة بين كافة الفئات الاجتماعية الكردية التي كانت مضطهدة من قبل القوميين العرب، وخير دليل على اتساع نشاط البارتي وتنامي نفوذه في مناطق غربي كردستان ما ذكره رئيس الشعبة السياسية في محافظة الحسكة محمد طلب هلال في دراسته

---

<sup>1</sup> - علي صالح ميراني- الحركة القومية الكردية في كردستان- سوريا (1946- 1970)- أربيل- 2004.

في غياب الوثائق الأصلية (فقدت كل الوثائق المتعلقة بتأسيس البارتي أثناء حملة الاعتقالات والملاحقات التي تعرضت لها تنظيماته في عهد الوحدة السورية المصرية)، تشير الكتابات المتوفرة بأن البارتي لم يطالب سوى بالحقوق الثقافية وبالاعتراف بالشعب الكردي في سوريا، إذ أن نور الدين زازا (رئيس الحزب) يؤكد في مذكراته (حياتي الكردية) بأن أهداف الحزب تكمن في الدفاع عن الكيان القومي لكرد سوريا وتأمين الحقوق الثقافية والإدارية لهم (في إطار نظام ديمقراطي لمجموع البلاد)، بينما أوسمان صبري (سكرتير الحزب) يؤكد بأن الحزب كان يطالب بتحرير وتوحيد كردستان، وبأنه شخصياً قد دافع عن هذا المطلب حتى في المعتقل.

العنصرية "دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية- الاجتماعية- القومية" هذه الدراسة التي أصبحت فيما بعد منهاجاً لاضطهاد الكرد، حيث يقول هلال: "أصبح الحزب البارتّي في الجزيرة هو الناظم الأول والأخير لكل الكرد عموماً وكرد الجزيرة خصوصاً، إذ هو حزب القومية الكردية، حيث أصبح منذ نشوئه إلى الآن الحزب العامل والفعال في الجزيرة وبين الكرد، وهم الآن قد تركوا كل ارتباطات محلية وانصهروا في بوتقة هذا الحزب، حتى أصبح وكأن الأسرة الصغيرة من الكرد في البيت والعائلة خلايا وحلقات تنظيمية بارتّية"، ويضيف هلال: "إن البارتّي مستمر بنشر الوعي القومي الكردي بجميع وسائله، فهو أحياناً يصدر منشورات مطبوعة وأحياناً أخرى يصدر منشورات مخطوطة، وبخطه التكتيكية ينصرف إلى الثقافة الكردية والوعي القومي الكردي"<sup>1</sup>.

أقلق نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني ليس فقط الحكومة السورية بل وتركيا أيضاً، حيث قامت بحشد قواتها على الحدود عام 1957 خشية تسرب الوعي القومي الكردي بشكله المنظم إلى شمالي كردستان، وذلك بعد أن قامت الحكومة التركية بقمع الانتفاضات الكردية، واعتبرت الحكومة السورية هذا الحشد العسكري تعبيراً عن رغبة تركيا باحتلال الجزيرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد طلب هلال- دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية، الاجتماعية، القومية- 1963.

<sup>2</sup> - هيثم الكيلاني- تركيا والعرب دراسة في العلاقة العربية التركية- الإمارات- 1996.

من جهة أخرى يمكن القول بأن الحشود العسكرية التركية على الحدود السورية هدفت للضغط على سوريا لجرها إلى حلف بغداد، هذا الحلف الذي كان ضد الحركة التحررية الكردية والمد الشيوعي في المنطقة.

عقب هذا تطورت العلاقات المصرية- السورية، وفي 18 تشرين الثاني 1957 عقد مجلس النواب السوري جلسة حضرها وفد من مجلس الأمة المصري وفي هذه الجلسة تمت الموافقة على إقامة الوحدة بين سوريا ومصر، واجتمع الرئيسان السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر والوفد المرافق لهما في القاهرة في الأول من شباط 1958، وأعلن المجتمعون اتفاقهم على وجوب توحيد سوريا ومصر في دولة واحدة، اسمها الجمهورية العربية المتحدة، تم إعلان الوحدة في 22 شباط، وانتخب جمال عبد الناصر رئيساً لها في 5 آذار 1958، ومنذ ذلك الحين أُغيت تعددية الأحزاب في سوريا، وتم التركيز سياسياً ودستورياً على الانتماء إلى القومية العربية للجمهورية العربية المتحدة، واستبعد أي اعتراف بقوميات أخرى داخل حدود الدولة، وتم حلّ الأحزاب المرخصة وغير المرخصة ومُنِع النشاط الحزبي، ومنعت الحريات الديمقراطية<sup>1</sup>.

لم يقف الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية عموماً بالضد من المشاريع الوحدوية العربية، إلا أنها كانت تسعى للحصول

<sup>1</sup> - عبد الحميد درويش- أضواء على الحركة الكردية في سوريا- 2000.

على ضمانات في حق تقرير المصير، وضمن حقوق الكرد القومية في هكذا مشاريع، لاسيما أن فكرة وحدة الكرد وتوحيد أجزاء كردستان كانت ماثلة في أذهان الكرد.

وتأسيساً على ما سبق أيدّ الحزب الديمقراطي الكردستاني الوحدة السورية- المصرية بشرط ضمان الحقوق المشروعة للشعب الكردي، ولهذا الغرض كلف الحزب العضو القيادي رشيد حمو ليفاوض رئيس المكتب الثاني عبد الحميد السراج ويقدم له المطالب الكردية والتي تمثلت في<sup>1</sup>:

- 1- تخصيص ساعات بث باللغة الكردية في الإذاعة السورية.
- 2- السماح بفتح نوادي كردية.
- 3- السماح بنشر الثقافة الكردية.
- 4- رفع سياسة التمييز والاضطهاد عن الكرد.

كان عبد الناصر واعياً وعارفاً لمدى نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني بين الكرد، فحاول تهدئة الوضع و تشويش الكرد، ريثما ينتهي له الوضع المناسب، وريثما يتزود بالأجهزة الأمنية المؤهلة لقمعهم، واتصلت الأجهزة الأمنية السورية مع قيادة البارتي بهدف استغلال نفوذها بين الجماهير الكردية في شمالي كردستان، وعندما رفضت السلطة مطالب البارتي ببعض الحقوق الثقافية للكرد، ورفع

---

<sup>1</sup> - علي صالح ميراني- الحركة القومية الكردية في كردستان- سوريا (1946- 1970)-  
أربيل- 2004.

الاضطهاد عن الشعب الكردي، أنهت القيادة الكردية من التزامها وانتهت الاتصالات التي تمت بينها وبين المكتب الثاني ورئيسه عبد الحميد السراج، وقد أثبتت الأحداث لاحقاً بأن السلطات لم تكن جدية ولم تكن ودية في تعاونها مع ممثلي الشعب الكردي<sup>1</sup>.

فخلال شهر آب عام 1960 تم اعتقال كافة أعضاء قيادة البارتي، من قبل عبد الحميد السراج، الذي كان يستمد سلطته الأمنية من عبد الناصر، وكانت حيازة أي شيء كتب بالكردية أو عالج المسألة الكردية، ممنوعة ومحظورة تحت طائلة الاعتقال والتعذيب، حيث بلغ عدد المعتقلين 5000 كردي، وكانت التهم ما يلي<sup>2</sup>:

1- الانتماء إلى منظمة سياسية غير مرخصة.

2- العمل على اقتطاع جزء من سوريا.

3- إثارة النعرات العنصرية.

جدير بالذكر أنه وبعد الوحدة مباشرة عام 1958 قامت سلطات الجمهورية العربية المتحدة بطرد المئات من الضباط الكرد من الجيش السوري كونهم ينتمون للشعب الكردي فحسب، ومن ضمنهم رئيس أركان الجيش السوري توفيق نظام الدين واللواء محمود شوكت والعقيد فؤاد ملاطلي، وبكري قوطرش وغيرهم.

<sup>1</sup> - محمد ملا أحمد- صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سوريا- أربيل- 2001.

<sup>2</sup> - نور الدين زازا- حياتي الكردية أو صرخة الشعب الكردي- ترجمة: روني دمللي- أربيل- 2001.



أراد عبد الناصر فيما بعد كسر البنية الاجتماعية الكردية، من أجل تقليص نفوذ الوجهاء والملاكين، وليصبح هؤلاء بالتالي ضعفاء قابلين للطاعة والخضوع، وكانت وسيلته في ذلك "مشروع الإصلاح الزراعي"، ففي 4 أيلول 1958 صدر المرسوم التشريعي رقم (134) لتنظيم العلاقات الزراعية، والذي تم بموجبه مصادرة آلاف الهكتارات من أراضي الكرد في الجزيرة وحلب وحماة وجبل الأكراد.

إن سياسة حرمان الكرد من أراضيهم الزراعية أدت لأن يصبح الملاكون الكرد أشد عداوة لحكومة عبد الناصر، فتعزز بذلك الترابط القومي في المجتمع الكردي وذلك بفضل علاقات القرابة والانتماء العشائري وبفعل القمع الأمني الموجه ضد الكرد دون تمييز ودون الأخذ بعين الاعتبار الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها كل منهم.

وفي 13 تشرين الثاني 1960 أحرقت سلطات الجمهورية العربية المتحدة 380 طفلاً كردياً في سينما عامودا، هؤلاء الأطفال توجهوا إلى دار السينما بأمر من مدير الناحية، الممثل الرسمي للدولة، لأن ريع بيع بطاقات الفيلم كان سيرصد لدعم الثورة الجزائرية<sup>1</sup>.

لا توجد أية وثائق تدل بأن السلطات المركزية كانت قد أمرت بإحراق أطفال الكرد، لكن إذا كانت السلطة المركزية لم تأمر بذلك، فلماذا لم تقم بالتحقيقات اللازمة لمعاقبة المسؤولين؟ حتى أنها لم

<sup>1</sup> - آلان قادر - القضية الكردية في غربي كردستان - لندن - 2002.

تكلف نفسها بتشكيل لجنة للتحقيق في الجريمة.

وبتاريخ 28 أيلول 1961 تم إعلان انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، حيث بادر الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تأييد الانفصال لسببين: أولهما الممارسات الإرهابية والدكتاتورية التي نفذتها سلطات الوحدة بحق الوطنيين الكرد والأحزاب التقدمية في البلاد، وثانيهما تأييد معظم الأحزاب السياسية الرئيسية لحركة الانفصال وتنهئتها للقائمين عليها، وفي هذا السياق قام وفد من البارتي رفقة بعض الشخصيات الكردية المستقلة بإرسال وفد لتهنئة رئيس الحكومة الجديدة مأمون الكزبري، وضم الوفد في عضويته نور الدين زازا وحميد حاج درويش وقدري جميل باشا ومحمد منان زاده وحسن حاجو أغا الهفيركي وشاهين شاهين، حيث طالب الوفد بضرورة معاملة المواطنين الكرد معاملة منصفة ومساواتهم ببقية المواطنين، وضرورة ترسيخ الحياة الديمقراطية وإجراء انتخابات نزيهة في البلاد<sup>1</sup>.

ردت السلطة الجديدة على الترحيب الكردي بإجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية أكثر تمييزية وشوفينية من سابقتها، ففي 15 تشرين الثاني 1961 صدر دستور جديد حيث أعلنت سوريا للمرة الأولى باسم "الجمهورية العربية السورية"، ولم تتطرق مواد الدستور للكرد باعتبارهم القومية الثانية في سوريا.

<sup>1</sup> - عبد الحميد درويش- أضواء على الحركة الكردية في سوريا- 2000.

وفي 23 آب 1962 أعلنت الحكومة العربية السورية عن مرسوم  
عنصري تحت الرقم (93) والقاضي بإجراء إحصاء استثنائي للسكان  
في محافظة الحسكة، دخل المرسوم حيز التنفيذ في 5 تشرين الاول  
1962، حيث جُرد بموجب هذا الإحصاء الاستثنائي أكثر من 120  
ألف كردي من الجنسية السورية، ولعل المضحك المبكي في هذا  
الإحصاء أنه شمل اسم (توفيق نظام الدين)، رئيس أركان الجيش  
السوري الأسبق!<sup>1</sup>.

أما عن أسباب هذا الإحصاء فيوضحها البروفيسور عصمت  
شريف وانلي بقوله: "كانت أسباب هذه السياسة واضحة فمن ناحية  
بسبب بداية انتفاضة الملا مصطفى بارزاني في كردستان العراق،  
ومن ناحية أخرى بسبب اكتشاف حقول النفط في قره تشوك ورميلان  
في قلب المنطقة الكردية الشمالية الشرقية"<sup>2</sup>.

أفرزت عملية الإحصاء سلسلة من النتائج القاسية بحق الشعب  
الكرد، ومن تلك النتائج<sup>3</sup>:

1- لا يمكن توظيف الكرد المجردين من الجنسية في الدوائر  
الحكومية كموظفين مدنيين أو ضباط في الجيش والشرطة.

<sup>1</sup> - آلان قادر- القضية الكردية في غربي كردستان- لندن- 2002.

<sup>2</sup> - عصمت شريف وانلي- الاكراد في سوريا ولبنان- مجلة دراسات كردية- العدد 4، السنة 9-  
باريس- 1993.

<sup>3</sup> - M.Nazdr- **The Kurds in Syria, people without a country the kurds  
and kurdistan**- London- 1980.

- 2- لا يمكن لهؤلاء العمل في القطاعات الاقتصادية الخاصة، كونهم لا يملكون الثبوتيات الشخصية الضرورية.
- 3- لا يمكنهم أن يشتروا أو يبيعوا الأراضي والدور.
- 4- لا يحق للكردى المجرى من الجنسية أن يرمم منزله بدون تفويض خاص.
- 5- الصعوبة البالغة في الذهاب إلى المشافي العامة والحكومية.
- 6- عدم القدرة على الانتقال من منطقة إلى أخرى إلا بإحضار تفويض خاص من السلطات الأمنية.
- 7- عدم التمكن من الزواج بسهولة وبشكل شرعي، وحتى الموت بشكل شرعي، بسبب صعوبة تسجيل الأوراق الثبوتية الخاصة بهذه الإجراءات في المحاكم.

### ثالثاً: مرحلة حكم حزب البعث (1963-2011).

تعاقت النخب العربية المختلفة، على الحكم في سوريا، إلا أنها جميعاً عملت على إقصاء الكرد عن المشاركة في الشؤون العامة، وعن المساهمة في قيادة الحكم والإدارة، ووضعت بين أولوياتها مسح الوجود الكردي، ورفضت قبول الكرد كشركاء للعرب في الدولة السورية.

وكان من نصيب البعثيين تنفيذ القسط الأكبر من السياسات

العنصرية تجاه الشعب الكردي في سوريا، ولعلّ ذلك يعود إلى الأفكار العروبية المتطرفة للبعث، وإلى المدة الزمنية الطويلة التي سادت فيها هذه الأفكار على النخب العربية، فبدعة الاشتراكية العربية وتطبيقها ورواجها، كانت حجة مناسبة للحكومات البعثية لتشديد الخناق على الشعب الكردي، هذا الشعب الذي كان قد فقد كل معاقله في الحكم والإدارة، وكان مجرداً من أية قوة تذكر في صفوف العسكر عندما جاء البعثيون إلى الحكم.

ففي 8 آذار 1963 قام حزب البعث العربي بانقلاب عسكري واستلم الحكم في سوريا بعد أن حلّ البرلمان وألغى الأحزاب السياسية، ليبدأ مع هذا الحزب القومي فصل جديد من فصول معاناة الكرد في سوريا وغربي كردستان.

دشن البعث العربي السوري عهده بأن مد يد المساعدة للبعث العربي العراقي وبالطبع ضد الكرد، ففي حزيران 1963 استأنفت بغداد حربها ضد الكرد وزعيمهم ملا مصطفى بارزاني في جنوبي كردستان، وشارك في الحملة العراقية ضد الكرد طائرات سورية والفيلق المدرع السوري بقوة مؤلفة من 6000 رجل بقيادة العقيد فهد الشاعر (فوج اليرموك)، حيث عبرت هذه القوات من الجزيرة إلى مدينة زاخو ودهوك عابرة الحدود، منيت الحملة بخسائر فادحة، بيد أن المهم في الأمر وما له دلالة واضحة هو استقبال الرئيس السوري أمين الحافظ لفهد الشاعر، ووصفه الحدث بأنه يوم مجيد في حياة

الشعب العربي السوري، ووصف المعركة التي يخوضها الجيشان السوري والعراقي ضد الكرد بأنها "معركة عقيدة وسلاح"<sup>1</sup>.

جاء رد فعل الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا على تدخل الجيش السوري ضد ثورة البارزاني سريعاً وأصدر بياناً شديد اللهجة جاء فيه: "إن الشعب الكردي الحقيقي بجميع فئاته وطبقاته الواسعة يستنكر اشد الاستنكار الجرائم الوحشية التي تقوم بها الطغمة الحاكمة الفاشية بحق الشعب الكردي في العراق، وإن الطغمة البعثية المسيطرة على الحكم في سوريا لا يمكنها أن تتجاهل الموقف الحقيقي المشرف للشعب الكردي في سوريا من جرائم حكام العراق، وإن جرائم البعثيين بحق الشعب الكردي الآمن لا يلقى الغضب والاستنكار من جانب الشعب الكردي وحسب، بل تلقى كذلك من جميع شرفاء العالم وجميع المحبين للحرية والسلام بما فيهم أبناء الشعب العربي النبيل"<sup>2</sup>.

لقد مارس البعث منذ سنواته الأولى في الحكم سياسة قومية ضيقة تقوم على التمييز والاضطهاد القومي وتطبيق المشاريع والإجراءات العنصرية بحق الكرد ومناطقهم، والتي كانت استمراراً لمثيلاتها السابقة ولكن بوتيرة أقوى وبأدوات أكثر شوفينية، كل ذلك بهدف القضاء على الوجود الكردي التاريخي في مناطقه في غربي

<sup>1</sup> - منذر الموصلي- القضية الكردية في العراق (البعث والأكراد)- بيروت 2000.

<sup>2</sup> - عبد الحميد درويش- أضواء على الحركة الكردية في سوريا- 2000.

كردستان، وخير دليل على هذا هي الدراسة التي قدمها رئيس شعبة الأمن السياسي في محافظة الحسكة محمد طلب هلال تحت مسمى "دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية- الاجتماعية- القومية" في 12 تشرين الثاني 1963، تلك الدراسة التي هدفت بالأساس لتغيير التركيب الديمغرافي للمناطق الكردية، بهدف تعريبها، ونهب ثرواتها، حيث جاء في مقدمة الدراسة "أن الأوان لوضع خطة راسخة لهذه المحافظة وتنقيتها من العناصر الغريبة، كي لا يبقى فيها الأغيار ومن ورائهم الاستعمار يعيشون فساداً في هذه الرقعة الغالية ذات الثروة الكبيرة من الدخل الوطني وخاصة أن روائح النفط قد أخذت تفوح فيها وفي حقولها (الرميلان وقره تشوك)، مما يزيد في تعقيد المشكلة".

تتكون دراسة هلال السرية والتي حصل عليها البارتي بطرقه الخاصة ونشرها في أوروبا البروفيسور عصمت شريف وانلي (حُكم بالإعدام غيابياً وصودرت أملاكه في تموز 1965) لأجل كشف وفضح أساليب وسياسات البعث العنصرية، من 165 صفحة في ستة فصول تناولت المشكلة الكردية عموماً وفي سوريا خصوصاً إضافة إلى الأحزاب السياسية والوضع العشائري والطائفي في الجزيرة، بيد أن أخطر ما في الدراسة هو المقترحات الاثني عشر التي قدمها هلال للقضاء نهائياً على "المشكلة الكردية"، وهذه المقترحات وردت كالتالي:

- 1- إن تعمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل وتبدأ بالعناصر الخطرة لتنتهي إلى العناصر الأقل خطورة وهكذا.
- 2- سياسة التهجير، أي عدم إنشاء المدارس أو معاهد علمية في المنطقة لأن هذا أثبت عكس المطلوب بشكل صارخ وقوي.
- 3- إن الأكثرية الساحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة يتمتعون بالجنسية التركية، فلا بد لتصحيح السجلات المدنية، وإجلاء كل من لم تثبت جنسيته وتسليمه إلى الدولة التابعة لها، أضف إلى ذلك يجب أن يدرس من تثبت جنسيته دراسة معقولة أيضاً، لأن الجنسية لا تكسب إلا بمرسوم جمهوري، فكل جنسية ليست بمرسوم يجب أن تناقش، تبقى من تبقى أي الأقل خطراً، وتترع من تترع عنه الجنسية لنعيدته بالتالي إلى وطنه.
- 4- سد باب العمل، لا بد لنا أيضاً مساهمة في الخطة من سد أبواب العمل أمام الأكراد حتى نجعلهم في وضع غير مستقر، المستعد للرحيل في أية لحظة، وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي أولاً في الجزيرة بأن لا يؤجر ولا يُملك الأكراد والعناصر العربية كثيرة وموفورة بحمد الله.
- 5- شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركزة على الأكراد وخلخلة وضع الأكراد، بحيث يجعلهم في وضع غير مستقر.
- 6- نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد وإرسال مشايخ



عرب أقحاح بخطة مرسومة مكانهم، لأن مجالسهم ليست مجالس دينية أبدا بل وبدقة العبارة مجالس كردية، فهم لدى دعوتنا إليهم لا يرسلون برقيات ضد البارزاني.

7- تطبيق سياسة "فَرَق تَسُد" أي ضرب الأكراد في بعضهم وهذا سهل وقد يكون ميسورا بإثارة من يدعون منهم بأنهم من أصول عربية على العناصر الخطرة منهم كما يكشف هذا العمل أوراق من يدعون بأنهم عرب.

8- إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود فهم حصن المستقبل ورقابة على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم.

9- جعل شريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد وفق ما ترسم الدولة من خطة.

10- إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون هذه المزارع مدرية ومسلحة عسكريا كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماما.

11- عدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة.

12- منع إعطاء الجنسية السورية مطلقا لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية).

في مقابل الإجراءات السابقة يقدم هلال مقترحات "لإنقاذ"

العناصر العربية في الجزيرة كالتالي:

- 1- تثبيت من لم يثبت في الأرض وتحضيره بالسرعة القصوى.
  - 2- توزيع أملاك الدولة توزيعاً سليماً على العناصر العربية.
  - 3- توزيع أراضي الإصلاح الزراعي المستولى عليها على العناصر العربية.
  - 4- استجلاب عناصر عربية أخرى من الداخل وإسكانها بالجزيرة بشروط معقولة.
  - 5- نشر العلم والمدارس وعلى أوسع نطاق بين العناصر العربية.
  - 6- إرسال بعثات علمية من أبناء الجزيرة دون شروط إلا شرط الشهادة وتحقيق تلك البعثات لأبناء الطبقة الفقيرة من العناصر العربية.
  - 7- إنشاء مزارع جماعية في المناطق العربية وموزعة وبكثرة لغرس حب العمل بين العناصر ومساعدتها.
  - 8- إنشاء مدارس زراعية ومعاهد عالية في الجزيرة من نفس النوع.
- تبنّت الحكومة البعثية والقيادة القطرية لحزب البعث خطة هلال وأصبحت بمثابة برنامج العمل للحكومات البعثية المتعاقبة، وجاء تأسيس "الحزب العربي" في الجزيرة تحت اسم "الاشتراكية العربية" و"الإصلاح الزراعي" تنفيذاً حرفياً لمقترحات محمد طلب هلال، ومن أجل تطبيق هذه الاشتراكية العربية نشر حزب البعث في 3 حزيران 1963 القانون رقم (88)، وحسب جريدة الثورة الحكومية الصادرة في

11 أيلول 1965، كان يتوجب الانتهاء من تنفيذ الإصلاح الزراعي في صيف 1966<sup>1</sup>.

الخريطة التالية تبين منطقة الحزام العربي.



في كانون الأول 1966، قامت السلطات البعثية بالاستيلاء على المنطقة الواقعة إلى الجنوب من الحدود التركية، والتي تشمل (385) قرية، والممتدة من ديريك على نهر دجلة شرقاً وحتى سري كانيه غرباً، بعرض (10-15) كم وبطول (275) كم، حيث بلغت مساحة الأراضي المصادرة ضمن مشروع "الحزام العربي" (3001911) دونماً.

وبغرض وضع مشروع "الحزام العربي" لجأت السلطات البعثية

<sup>1</sup> - خالد عيسى- الاشتراكية العربية في الأراضي الكردية- 2004.

إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتي كانت بمثابة التطبيق العملي لمقترحات محمد طلب هلال، وكانت الإجراءات كالتالي<sup>1</sup>:

1- صدور قرار من محافظ الحسكة بإنذار سكان الريف مزارعين وملاكين، لمنعهم من استثمار الأراضي المستولى عليها.

2- قيام مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي باتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ تهجير (4000) عائلة من منطقة الحزام إلى المناطق الأخرى.

3- منع (2500) عائلة داخل منطقة الحزام، بعدما تم سحب الجنسية منهم سابقاً، من السكن في المنطقة الحدودية، وذلك عبر مضايقتهم وإزعاجهم وإيقاعهم في البطالة، بحيث يضطرون للهجرة، وإذا احتاج الأمر يتم اللجوء إلى استعمال القوة ضدهم.

4- قيام الحزب واتحاد الفلاحين بتشغيل العناصر العربية الشابة من بين الذين يؤمنون بالعروبة والقومية وتغيير التركيب القومي للسكان بنقل وتهجير العناصر غير العربية وبناء قرى نموذجية للمستقدمين من قبل الدولة إلى المناطق التي تم تهجير سكانها الأصليين، لكي يعملوا كعمال مسلحين في منطقة الحزام.

5- قيام القيادة العامة للجيش أن بتوجيه الأوامر إلى لواء الحدود في المنطقة لمساعدة السلطات المحلية كلما اقتضت الضرورة، لأن

---

<sup>1</sup> - عصمت شريف وانلي- الاكراد في سوريا ولبنان- مجلة دراسات كردية- العدد 4، السنة 9- باريس- 1993.

فروع الأمن والشرطة لم تكن كافية في نظر البعثيين، لذلك فكان لابد من تدخل عسكري من أجل تشريد الفلاحين الكرد من أراضيهم لتأكيد عروبة الاشتراكية.

أما في المناطق الكردية بمحافظة حلب فقد بلغ مجموع الأراضي المستولى عليها (180678) هكتارا، وفي المناطق الكردية التابعة لمحافظة اللاذقية تم الاستيلاء على (17155) هكتارا.

عملياً، تم تجريد الكثير من الفلاحين من أراضيهم في الجزيرة، إلا أنه لم تنفذ الدولة التهجير الجماعي المباشر بالقوة، لكنها لم تتدخر أي إجراء إلا واتبعته من أجل مضايقة السكان الكرد لكي يفضلوا الهجرة على شقاء العيش بخوف ومذلة وبذلك تابعت السلطات سياستها في التهجير بالإكراه.

ومن أجل تجريد الملاكين والفلاحين الكرد من أراضيهم الزراعية، اتبعت السلطات البعثية أشد الإجراءات القمعية، وذلك لقطع كل أمل في المقاومة أو أية محاولة تمرد على تطبيق مشروع الحزام في الأراضي الكردية.

وفي شهر أيار 1967 أرسلت الحكومة العربية السورية بعض الفرق المعمارية لبناء "مزارع نموذجية" في الجزيرة استعدادا لتوطين العشائر العربية فيها، لكن الهجوم الإسرائيلي على الجبهتين السورية والمصرية في 5 حزيران 1967، قد أحرّت إمكانية المشروع ببناء تلك

المزارع الجماعية، لم تستطع السلطات العربية في دمشق الدفاع عن الأراضي السورية في الجولان، لكنها استطاعت الاستيلاء على قسم كبير من أراضي الكرد، حيث أعيد العمل في تطبيق سياسة الحزام العربي خلال صيف 1968، حيث استولت السلطات على مساحات إضافية من الأراضي، حتى عمق (70) كم إلى الجنوب من الحدود السورية- التركية<sup>1</sup>.

وفي 16 تشرين الثاني 1970 قاد حافظ الأسد انقلاباً أبيض على رفاقه البعثيين، واستلم الحكم في البلاد، تظاهر الحكم الجديد بالانفتاح على الشعب، ووعده بإقامة نظام ديمقراطي في البلاد، وبإجراء انتخابات تشريعية ومحلية تشارك فيها كافة القوى والأحزاب الوطنية، وأعلنت القيادة البعثية الجديدة بأنها ستقود البلاد عن طريق جبهة سياسية تشترك فيها كل القوى الديمقراطية.

وفي نيسان 1972 أعلن عن تشكيل جبهة سياسية مؤلفة من خمس تنظيمات هي: الحزب الشيوعي السوري وثلاثة تنظيمات ناصرية (الاشتراكيين العرب- الوجوديين الاشتراكيين- الاتحاد الاشتراكي العربي) وتحت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وبذلك أصبح حافظ الأسد رئيساً للجبهة الوطنية التقدمية، التي تدير المجتمع والدولة، حسب المادة الثامنة من الدستور الصادر في 1973، لكن في الواقع، بقيت مقاليد الحكم بيد حزب البعث، لاسيما

<sup>1</sup> - خالد عيسى- الاشتراكية العربية في الأراضي الكردية- 2004.

الجيش والأمن والتعليم<sup>1</sup>.

وبالنسبة لوضع الشعب الكردي في ظل (الحركة التصحيحية البعثية)، فبالإضافة إلى استمرار الإجراءات التعسفية السابقة، تم اتخاذ إجراءات جديدة وأساليب مبتكرة في مواجهة الشعب الكردي وحركته السياسية، فمع مطلع السبعينيات بدأت الحكومة في تنفيذ خطة إعادة التوطين، لكن تحت مسمى جديد، فقد استبدلت الحكومة اسم "الحزام العربي" باسم "خطة إنشاء مزارع نموذجية للدولة في محافظة الجزيرة".

ففي بداية عام 1973 شكلت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي لجنة باسم لجنة "إعمار مزارع الدولة"، وتم تكليفها بإنجاز تطبيق القرارات البعثية التي كانت قد صدرت منذ عام 1966.

وكانت الذريعة الرسمية لإنشاء هذه المستوطنات هي إيواء سكان المنطقة التي غمرت بمياه السد المقام على نهر الفرات في منطقة الطبقة، إلا أن الغاية الحقيقية لهذا المشروع، كانت تعريب المنطقة الكردية استناداً للخطة البعثية الموضوعة من قبل محمد طلب هلال في تشرين الثاني من عام 1963.

ويعتبر المبرر الجديد للخطة، أنشأت الحكومة "قرى زراعية نموذجية" في المنطقة الكردية وشغلتها بالعرب، وصادرت الحكومة

<sup>1</sup> - غاري كميل- الصحوة الكردية في سوريا- مجلة استخبارات الشرق الأوسط- مجلد 6 العدد 4- 2004.

الأراضي التي شيدت عليها هذه "المزارع النموذجية" من ملاكها الكرد، سواء تحت غطاء الإصلاح الزراعي أو لأن الملاك كانوا كرداً تم سحب جنسيتهم منهم في عام 1962.

وفي عام 1975 واستناداً إلى قرار القيادة القطرية لحزب البعث رقم (521) بتاريخ 24 حزيران 1974، استكملت السلطات المرحلة الثانية لمشروع "الحزام العربي" باستقدام (4500) عائلة عربية من خارج المحافظة، من ريف محافظتي حلب والرققة، ممن كانت أراضيهم قد غمرت بالماء أثناء بناء سد الفرات، وقامت بتوطينها في (39) قرية نموذجية (12 في ديريك و12 في قامشلو و15 في سري كانيه) شيدتها لهم الدولة في منطقة الحزام، وبلغت المساحات المسلمة لهم حوالي (800000) دونم، أي بمعدل (150-300) دونم لكل عائلة، موفرة لهم كافة مستلزمات الحياة وشروطها، من وسائل المواصلات والكهرباء والماء والمدارس ومقرات الحزب، وزودت السلطات العربية زعماء المستوطنين بالأموال والأسلحة النارية، وأعفت شباب المستوطنين من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية<sup>1</sup>.

في نفس الوقت وعلى الجانب الكردي فقد كانت الحركة القومية الكردية منشغلة بخلافاتها الداخلية، ففي 5 آب 1965 كان الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا قد انشق إلى تنظيمين (يسار موالي للملا مصطفى بارزاني تحت اسم البارتي اليساري الكردي في

<sup>1</sup> - خالد عيسى- الاشتراكية العربية في الأراضي الكردية- 2004.



سوريا، ويمين موالى لإبراهيم أحمد تحت اسم الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا).

حاول الزعيم الكردي الملا مصطفى بارزاني أن يصلح ويوفق بين أقطاب التنظيمين لتوحيدهما، وذلك عبر تنظيم مؤتمر للمصالحة في 26 آب 1970، في ناوردان في جنوبي كردستان، وكلف لهذه الغاية لجنة من وجهاء الكرد تقوم بمهام القيادة المرحلية<sup>1</sup>.

ويعد عودة الأطراف إلى غربي كردستان ونتيجة احتدام الخلافات بين القيادة المرحلية من جهة وطرفي الخلاف من جهة أخرى، تحولت القيادة المرحلية إلى تنظيم مستقل بذاته وعدت نفسها امتدادا للبارتي وقامت بإصدار جريدتها (صوت الكرد - Dengê Kurd)، وطرح التنظيم الجديد الأهداف التالية:

- 1- إزالة الاضطهاد القومي وإلغاء المشاريع العنصرية والقوانين الاستثنائية بحق الشعب الكردي.
- 2- تأمين الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية للشعب الكردي في سوريا.
- 3- تمكين أوامر الأخوة التاريخية بين الشعبين العربي والكردي.
- 4- إقامة جبهة وطنية تقدمية في البلاد.

ومنذ ذلك الحين أصبحت الحركة السياسية الكردية في سوريا

<sup>1</sup> - صلاح بدر الدين- الحركة القومية الكردية في سوريا- بيروت- 2003.

وغربي كردستان منقسمة إلى ثلاثة منظمات (البارتي واليسار والديمقراطي التقدمي).

على الأرض لم تقف هذه الأحزاب بموقف المعارض للإصلاح الزراعي، لكنها أعلنت في الوقت نفسه أنه يجب أن تبقى الأراضي في أيدي أصحابها الحقيقيين من الفلاحين الكرد<sup>1</sup>.

فالحزب الديمقراطي التقدمي الكردي (اليمين)، كان يعتبر مزارع الدولة من حيث المبدأ تجربة تقدمية وكان يستمد موقفه من موقف الحزب الشيوعي السوري، الذي كان ربما ينصحه بعدم الدخول في معارضة مفتوحة مع النظام الذي كان ينال على تأييد السوفييت، ولم يتوقف، بدون جدوى، هذا الحزب عن الاستمرار في مطالبته بالحقوق القومية والثقافية لـ"الأقلية الكردية" في سوريا.

أما موقف الحزب اليساري الكردي (اليسار)، فقد كان أكثر وضوحاً في مواجهة مشروع الحكومة التعريبي، حيث وقف ضد إنشاء مزارع الدولة على حساب الفلاحين الكرد وحرمانهم من الأرض، وطالب بتطبيق صحيح للإصلاح الزراعي، أي أن هذا الحزب لم يرفض أيضاً الإصلاح الزراعي من حيث المبدأ.

أما البارتي الديمقراطي الكردي (القيادة المرحلية)، وهي بالأساس ممثلة للملاكين العقاريين ورجال الدين، فقد كانت تعتمد في نشاطها

<sup>1</sup> - سردار بدرخان- صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية الكردية في سوريا- 2006.

على الشعبية التي تمتع بها الزعيم القومي الملا مصطفى بارزاني، فقد وقف بشدة ضد إنشاء مزارع الدولة في المناطق الكردية.

لكن ولضعف مراكز القوى الكردية السياسية والإدارية والاقتصادية، فضلاً عن تداخل وضع المؤسسات العشائرية والدينية في الظروف الكردستانية والإقليمية والدولية في تلك المرحلة، لم تتمكن الحركة الكردية بمختلف اتجاهاتها من قيادة مقاومة فعّالة ضد المشاريع والسياسات العنصرية للسلطات العربية السورية في المناطق الكردية.

كانت السلطات البعثية السورية لا تهتم بأي تصنيف للتنظيمات السياسية الكردية، فبالنسبة لها كل الكرد هم من (البارتي) ويتكلمون لغة خاصة بهم، والكل يتبع الملا مصطفى بارزاني، ويريدون جميعهم إقامة دولة كردية، لذا اقتضى الأمر توقيف كل من ضببت في حوزته كتابات كردية، كذلك توجب منع أية تظاهرة قومية عند الكرد.

ففي 20 آب 1966 كانت سلطات البعث قد قامت بحملة اعتقالات كبيرة هي الأوسع في تاريخ الحركة الكردية، وتركزت في منطقة الجزيرة وشملت المئات من الأشخاص، بحجة أنهم يجمعون التبرعات ويتعاطفون من الحركة القومية الكردية، وكان من بين المعتقلين: دهام ميرو، جميل حاجو، سعيد شبخموس حسو، صالح

شويش، كنعان عكيد وغيرهم الكثير، وتبين من سير التحقيقات والنتائج أن تلك الاعتقالات كانت تمهيدا لتطبيق مشروع الحزام العربي، لاسيما أنها جاءت بعد نشر الحزب اليساري الكردي في سوريا مناشير معادية للسلطة.

وفي العدد (15) من جريدة البارتي (صوت الكرد) الصادرة في تموز 1973، كتبت افتتاحية بعنوان "الحزام يدخل مرحلة التنفيذ النهائية"، جاء فيها: "إن الإسكان الجماعي تمهيداً لهجرة جماعية قسراً ولدوافع عنصرية، لا يرفضه الكرد فحسب، بل أن كافة الشرائع السماوية وميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان وجميع الدساتير الدولية تستنكر وتحرم مشاريع التهجير والتشريد الجماعية القسرية، لأنها تنتافي وروح المنطق والعصر والكرامة الإنسانية وحقوق المواطنة، لأن التاريخ أثبت عفونة وفشل هذه المشاريع والأساليب".

بُعید صدور هذا العدد بأيام قليلة وفي 1 آب 1973، شنّ جهاز أمن الدولة حملة اعتقال شاملة ضد قيادة البارتي والحركة الكردية، تلك التي لم ترضخ لإرهاب الدولة والقبول بتنفيذ مشروع الحزام العربي، فاعتقلت كلاً من دهام ميرو (سكرتير البارتي)، كنعان عكيد، نذير مصطفى، أمين شيخ عبيدي، محمد فخري، خالد مشايخ، عبد الله ملا علي.

لم تكن حكومة البعث بهذا بل لجأت إلى التضييق حتى على التلاميذ الكرد، فقد أصدر وزير التربية بلاغاً تحت الرقم (532) بتاريخ 18 شباط 1974 وعمته مديرية التربية بالحسكة على جميع المدارس الابتدائية بالمحافظة وقد ورد في ذلك البلاغ النص التالي: "نرى عدم منح أية وثيقة للتلاميذ المكتومين وعدم ترفيعهم من صف إلى صف أعلى ما لم يسجلوا رسمياً"، يتضح من هذا البلاغ أنه يستهدف ترسيب التلاميذ الكرد الذين حرمت أسرهم من الجنسية، وحرمانهم من الاستمرار في تلقي التعليم<sup>1</sup>.

وفي 18 أيار 1977 صدر القرار رقم (15801) من قبل وزارة الإدارة المحلية، والذي أمر بأن يتم استبدال أسماء عدد من البلدات والقرى الكردية لمنحها "هوية عربية".

وبموازاة ذلك، ركزت الحكومة البعثية على قمع الهوية الكردية، عبر تقييد استخدام اللغة الكردية علناً، في المدارس وفي أماكن العمل (التعميم السري رقم 1856-س 25 تاريخ 1 تشرين الثاني 1989)، مع حظر المطبوعات باللغة الكردية، وحظر الاحتفالات بالأعياد الكردية، مثل عيد نوروز، ففي 21 آذار 1986 قامت مظاهرة في دمشق، وهو اليوم الذي يصادف رأس السنة الكردية، وذلك بعد سماع نبأ قرار السلطات منع الاحتفال بعيد النوروز،

<sup>1</sup> - إنكار الوجود (قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا)- تقرير لمنظمة العفو الدولية- 2009.

خاطبت مجموعة من الشباب المتجمعين في العاصمة دمشق بضرورة التوجه إلى القصر الجمهوري، وعلى مقربة من القصر الجمهوري جرى إطلاق النار على جموع المتظاهرين مما أدى إلى استشهاد سليمان آدي بالإضافة إلى بعض الجرحى، على إثرها قررت السلطات اعتبار يوم 21 آذار من كل عام عطلة رسمية باسم عيد الأم وليس عيد نوروز.

ومنذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات تزايدت قوة الحركة المعارضة لنظام البعث بين العرب السوريين ودخل النظام في مواجهة مسلحة مع تنظيم الإخوان المسلمين، سعى حافظ الأسد خلال هذه الفترة لاسترضاء الكرد وبناء تحالفات مع زعماء الكرد في الأجزاء الأخرى من كردستان، حيث تحول نظام الأسد إلى مدافع عن حقوق الكرد في العراق وتركيا في السبعينيات والثمانينيات، والهدف من لذلك ربما كان إضعاف الدول المجاورة بتأليب مشاعر الكرد في تلك البلدان، مع تشجيع القيادات الكردية في هذه الدول على التحدث إلى كرد سوريا لإقناعهم بالعدول عن أية طموحات قومية في سوريا<sup>1</sup>.

ففي السبعينيات فتحت الحكومة السورية أبوابها للقيادات الكردية في جنوبي كردستان، لاسيما الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال

---

<sup>1</sup> - إنكار الوجود (قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا)- تقرير لمنظمة العفو الدولية- 2009.

طالباني، وفي الثمانينات ومطلع التسعينيات، دعمت الحكومة السورية حزب العمال الكردستاني ضد تركيا. حيث لاقت هذه الاستراتيجية بعض النجاح في الضغط على كرد سوريا للصبر على دمشق بشأن مطالبهم في الثمانينات والتسعينيات، لضمان استمرار دعم سوريا للجماعات الكردية في العراق وتركيا.

وفي بداية التسعينيات ونتيجة لظروف واعتبارات دولية مثل انهيار المعسكر الاشتراكي وتحول العالم من عالم متعدد الأقطاب إلى عالم ذو قطب واحد، كذلك حرب الخليج الثانية، أتاحت السلطات البعثية هامشاً من الديمقراطية، دخل من خلاله عدد من كوادر الحركة السياسية الكردية في سوريا إلى مجلس الشعب وهم: فؤاد عليكو وكمال درويش وحמיד حاج درويش ممثلين عن الجزيرة، وعثمان سليمان ممثلاً عن كوباني وعبد الرحمن إيبو ومحمد سعيد يوسف ممثلين عن عفرين<sup>1</sup>.

بيد أنه وبالرغم من هذا لم تتوقف إجراءات النظام البعثي القمعية بحق النشاط الكرد، ففي عام 1993 وعلى خلفية البيان الصادر عن القيادة المشتركة لثلاثة أحزاب كردية<sup>2</sup>، جرى اعتقال 300 شخص أطلق سراحهم عدا 21 شخصاً من قياديي القيادة المشتركة.

---

<sup>1</sup> - إيفان بختيار - النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كردستان سوريا- 2010.  
<sup>2</sup> - جاء في بيان القيادة المشتركة ما يلي: "إلى الرأي العام الوطني والعالمي، إن السياسة الشوفينية للقطر العربي السوري أدت إلى الظلم والحرمان والبؤس للشعب الكردي، وأن الشعب الكردي يطالب شعوب العالم والمنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان أن يساندوا نضال الكرد حتى يستردوا حقهم المعتصب...".

وفي 23 آذار 1993 أحرقت السلطات الأمنية السورية 73 شاباً كردياً في سجن الحسكة المركزي، وكي تخفي السلطات البعثية جريمتها عمدت إلى اتهام 5 شبان كرد أبرياء بإشعال الحريق، حيث أقدمت وبسرعة غير معهودة إلى إعدامهم شنقاً بهدف القضاء نهائياً على كافة عناصر الشهود<sup>1</sup>، وعلى خلفية إحراق سجن الحسكة خرجت مظاهرات في مدن عامودا ودرباسية والحسكة منددة بالجريمة، وطالبت الأحزاب الكردية بفتح تحقيق نزيه وعلني، ونوقشت الجريمة في البرلمان السوري بتاريخ 31 آذار 1993 وتناولها أعضاء كرد وغير كرد من أبناء المحافظة ولكن دون جدوى<sup>2</sup>.

ومنذ أواخر التسعينيات بدء عهد جديد لتعامل النظام السوري مع الكرد، ففي العام 1998 قامت السلطات السورية بإبعاد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان وإغلاق معسكرات الحزب في البقاع اللبناني وذلك عقب التهديدات التركية باجتياح سوريا ما لم توقف دعمها للحزب المذكور، وفي نفس الوقت أدت المصالحة بين نظام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين والنظام السوري إلى توتر العلاقات بين نظام حافظ الأسد والقيادات الكردية العراقية.

في حزيران عام 2000 توفي حافظ الأسد، ليخلفه ابنه بشار الأسد في الحكم في سابقة لم تشهدها الجمهوريات من قبل.

<sup>1</sup> - آلان قادر - القضية الكردية في غربي كردستان - لندن - 2002.

<sup>2</sup> - إيفان بختيار - النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كردستان سوريا - 2010.



بدء بشار الأسد عهده بأن أطلق بصيصاً من الأمل في الإصلاح وإطلاق الحريات العامة، ففي خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس السوري الجديد أمام مجلس الشعب في 17 تموز 2000، قال الأسد الابن: "إن الفكر الديمقراطي يستند إلى أساس قبول الرأي، وهو طريق ذو اتجاهين".

تالياً اندفعت البلاد في حركة مدنية مطالبة بالإصلاح والتغيير، بدأ هذا الحراك مع ظاهرة "المنتديات ولجان إحياء المجتمع المدني"، والتي رفعت سقف التعبير وامتازت بالجرأة في طرح خطاب المعارضة والدعوة إلى الإصلاح، وبالطبع كانت الحركة الكردية ممثلة بالأحزاب السياسية الكردية والمثقفين والوطنيين الكرد في طليعة المنادين بالإصلاح واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، حيث وصلت هذه الدعوات ذروتها بإعلان "ربيع دمشق".

إلا أنّ لحظة الذروة هي نفسها كانت لحظة التراجع والانحسار، إذ بدأت الحملة المعاكسة في الانقضاض عليها والتضييق على قياداتها وصولاً للزج بهم في السجون، وبالتالي فإن ما عرف "ربيع دمشق" تلاشى بسرعة وكان فصلاً قصيراً الأمد حيث واصل النظام سياسة القمع واعتقال المعارضين وكل ذي رأي مخالف.

وبالرغم من بعض التصريحات الإعلامية للأسد وبعض معاونيه تجاه الكرد، ففي العام 2002 قام بشار الأسد بزيارة إلى محافظة

الحسكة، ونقل عن اجتماعه مع فعاليات اقتصادية واجتماعية من المحافظة، بأن الكرد مواطنون سوريون، ويحق لهم ما يحق لغيرهم، وإن الإحصاء الاستثنائي خطأ ارتكب، وإن الاستمرار فيه خطأ أكبر، تلا ذلك تصريح للأسد جاء فيه "أن القومية الكردية جزء أساسي من النسيج الوطني السوري والتاريخ السوري، ولا بد من حل مسألة الإحصاء الاستثنائي"، إلا أنه بالرغم من هذه التصريحات فالسلوك والنظرة الأمنية للنظام تجاه الكرد لم تتغير، ففي 10 كانون الأول 2002 وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، نظم حزب يكي تي الكردي في سوريا، اعتصاماً أمام مجلس الشعب السوري طالب فيه بإزالة المعوقات المفروضة على اللغة والثقافة الكردية والإقرار بتواجد القومية الكردية في إطار وحدة البلاد، عقب الاعتصام اعتقلت السلطات عضوين من المكتب السياسي للحزب، هما مروان عثمان وحسن صالح، بتهمة "إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية" وحكمت بسجنهما 14 شهراً.

وبعد عدة شهور، في 25 حزيران 2003 احتجزت أجهزة الأمن المشاركين في تظاهرة أمام مقر اليونيسيف في دمشق لمطالبة السلطات السورية بمنح الجنسية للكرد المجريين منها وأن تسمح للأطفال الكرد بالدراسة بلغتهم، واعتُقل ثمانية متظاهرين من أمام مقر اليونيسيف كانوا من لجنة التنظيم والمتابعة للمظاهرة، وتم توكيل 127 محامياً من الكرد والعرب للدفاع عن المعتقلين وكانت التهمة

الموجهة للمعتقلين "الإضرار بالوحدة الوطنية ومحاولة اقتطاع جزء من أراضي الدولة وإلحاقها بدولة أجنبية".

الجدير بالذكر هنا أنه ووفقاً لحالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبقة في سوريا منذ انقلاب البعث 1963، تطبق سلطات القضاء السورية أحكاماً جنائية فضفاضة، لدرجة أن المحاكم بوسعها أن تعاقب الأفراد جراء جملة واسعة من الأنشطة السلمية ومظاهر حرية التعبير، وبعض الأحكام تحظر صراحة التعبير السياسي، مثل تلك الأحكام التي تحظر العضوية في أحزاب سياسية دون تصريح، والمواد السبع الأكثر استخداماً من قانون العقوبات بحق الناشطين الكرد هي<sup>1</sup>:

1- المادة 267 (من حاول بأعمال أو خطب أو كتابات أو بغير ذلك أن يقطع جزءاً من الأرض السورية ليضمه إلى دولة أجنبية).

2- المادة 285 (من قام في سوريا في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بدعاوى ترمي إلى إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النزعات العنصرية أو المذهبية).

3- المادة 288 (من أقدم على الانضمام إلى جمعية سياسية أو اجتماعية ذات طابع دولي أو في منظمة من هذا النوع، دون

---

<sup>1</sup> - إنكار الوجود (قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا)- تقرير لمنظمة العفو الدولية- 2009.

إذن الحكومة).

4- المادة 307 (كل عمل وكل خطاب يقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية).

5- المادة 308 (من ينتمي إلى جمعية أنشئت للغاية المشار إليها في المادة السابقة).

6- المادة 335 (كل من كان في اجتماع ليس له طابع الاجتماع الخاص، فجهر بصياح أو أناشيد الشغب أو أبرز شارة من الشارات في حالات يضطرب معها الأمن العام أو أي تظاهرة شغب أخرى).

7- المادة 336 ("كل حشد أو موكب على الطرق العامة أو في مكان مباح للجمهور يعد تجمعا للشغب).

بالطبع كل هذه المواد لا تستند إلى أي أساس قانوني أو دستوري، إذ أن المادة 25 من الدستور السوري الساري حينها كانت تنصّ على:

1- الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

2- سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة.

3- المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

4- تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

وكذلك المادة 26 التي نصت على: "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك".

وأيضاً المادة 38 التي نصت على: "لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى وأن يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة و النشر وفقا للقانون".

وفي 12 آذار 2004 استطاع الشعب الكردي أن يكسر حالة الخوف والجمود في الشارع الكردي بتنظيم مظاهرات واحتجاجات غير مسبوقه احتجاجا على قتل قوات الأمن السورية لثلاثة أطفال كرد، أثر مباراة كرة القدم هتف خلالها مشجعون عرب هتافات مسيئة للزعماء الكرد في جنوبي كردستان وممجدة للرئيس العراقي المخلوع صدام حسين.

امتدت التظاهرات والاحتجاجات إلى جميع مدن وبلدات غربي كردستان والجامعات السورية والمدن السورية الكبرى (دمشق وحلب)، كذلك فقد نظم الكردستانيون في المهاجر والمغتربات الأوربية وأمريكا والخليج تظاهرات ووقفات احتجاجية أمام سفارات نظام البعث وأدانوا السلوك القمعي لقوات أمن النظام.

لقد تمثل رد فعل السلطات الأمنية على التظاهرات الكردية السلمية في استخدام القوة والضرب والاعتقالات والحبس لأعداد كبيرة من الكرد، وحاصر الجيش قامشلو والمدن الكردية المنتفضة، وخلال أسبوع من الانتفاضة استشهد قرابة 40 شخصاً، وأصيب المئات بجروح بعضها سبب عاهات دائمة، وترافق ذلك مع حملات اعتقال تعسفية قامت بها قوات الاستخبارات السورية طالت الآلاف من الكرد في عموم مناطق غربي كردستان، وثمة تقارير انتشرت عن تعذيب وإساءة معاملة المحتجزين، ومنهم أطفال ونساء ومسنين<sup>1</sup>.

وفي العموم يمكننا أن نجمل أسباب الانتفاضة الكردية في 12 آذار 2004 في الآتي<sup>2</sup>:

- 1- فشل المراهنة على وريث الحكم بشار الأسد وفي اصلاحاته المزعومة بعد اربعة سنوات من وصوله إلى سدة الرئاسة.
- 2- التراكم التاريخي للظلم والاضطهاد الممارس بحق الكرد عبر تاريخ الدولة السورية المعاصر، وترافق ذلك مع تراكم للوعي السياسي الكردي، وإدراك الكرد المتزايد لمضامين النضال السمي الديمقراطي.

- 3- إلا أن التطورات في العراق كانت ذات الأثر الأكبر على تطور أوضاع الكرد، فالكرد السوريين ازدادت ثقتهم في قدرتهم على

---

<sup>1</sup> - إنكار الوجود (قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا)- تقرير لمنظمة العفو الدولية- 2009.

<sup>2</sup> - صلاح بدر الدين- غرب كردستان الربيع الدامي- أبريل- 2004.

العمل إثر متابعتهم عن قرب لسقوط صدام حسين في عام 2003، وتوسع الحكم الذاتي في جنوبي كردستان إلى الفدرالية، والمشاركة الكردية الفاعلة في بناء العراق الجديد، كل هذا قدم نموذجاً للكرد في غربي كردستان بحل قضيتهم على أساس احترام حقوق الشعب الكردي وتجاوز سنوات من المقاربة الأمنية الفاشلة لقضية شعب يعيش على أرضه التاريخية.

لقد أحدثت انتفاضة 12 آذار وبالرغم من عمرها القصير نقلة نوعية في سوية الخطاب السياسي الكردي وفي وعي الجماهير الكردية لقضيتها القومية، ففي أوائل حزيران 2004، أي بعد ثلاثة أشهر من الانتفاضة الكردية استدعى ضباط من المخابرات العسكرية لثلاثة من قيادات الأحزاب الكردية لإخبارهم بأنه على جميع الأحزاب الكردية في سوريا وقف أنشطتها السياسية والثقافية، وإلا فإن الحكومة ستعاملهم كأعضاء باقي الأحزاب المحظورة، ورداً على هذا التحذير، عقدت قيادات 12 حزباً كردياً اجتماعاً في قامشلو في 15 حزيران 2004، وأصدرت بياناً أكدت فيه حقها في مواصلة أنشطتها، وأرجعت افتقارها إلى الوضع القانوني لغياب وجود "قانون تنظيم الأحزاب السياسية"، وأشارت إلى أن جميع الأحزاب في سوريا، بما فيها حزب البعث غير مرخصة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - في حين ألتمت السلطات السورية الصمت حيال هذا الأمر أفاد عدد من المثقفين والناشطين لهيومن رايتس ووتش بحصول هذا الاجتماع، كذلك نشرت بعض الصحف هذا الخبر، ومنها الشرق الأوسط اللندنية.

وفي 1 حزيران 2005 تم الإعلان عن اغتيال الشيخ محمد معشوق الخزنوي، وتوجهت أصابع الاتهام مباشرة نحو أجهزة الاستخبارات السورية، وخاصة بعد إدراك النظام للتأثير الكبير لفكر الشيخ الخزنوي على الشارع الكردي، لاسيما بعد كلمته المؤثرة في تأبين الشهيد فرهاد صبري في 8 نيسان 2005 حيث أحدثت الكلمة دويماً كبيراً في الشارع الكردي، وبالتالي كانت المؤامرة في 10 أيار 2005 عندما تم اختطاف الشيخ الخزنوي، ومن ثم نبأ اغتياله في أول حزيران، حيث احتشد مئات الآلاف من الكرد في قامشلو ورددوا هتافات تدين القتلة وتطالب بكشفهم ومعاقبتهم<sup>1</sup>.

استمرت النشاطات السلمية المطالبة بحقوق الشعب الكردي وكان رد السلطة دائماً العنف والقمع، ففي 5 حزيران 2005 وعلى خلفية الدعوة إلى اعتصام تنديداً باغتيال الشيخ الخزنوي اعتدت السلطات بالضرب على المتظاهرين وقامت باعتقال 63 شخصاً قامت بتحويلهم للقضاء العسكري.

وفي 20 آذار 2006 قامت قوات الأمن بمنع المواطنين الكرد من الاحتفال بليلة عيد نوروز (رأس السنة الكردية) حيث قامت باعتقال العشرات.

وفي 2 تشرين الثاني 2007 شنت قوات الأمن والاستخبارات

---

<sup>1</sup> - إيفان بختيار - النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كردستان سوريا - 2010.



السورية هجوما بالرصاص الحي على المحتشدين الكرد المننديين بالتدخل التركي في جنوبي كردستان، حيث استشهد على أثرها الشاب الكردي عيسى ملا حسن (24 عاماً) وجرح واعتقل العشرات.

وفي 20 آذار 2008 قامت قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي على المحتقلين بعيد نوروز في قامشلو حيث استشهد كل من محمد يحيى خليل ومحمد زكي رمضان ومحمد محمود حسين، وفي اليوم التالي احتشد أكثر من مئة ألف كردي مشيعين الشهداء الثلاث ورافعين الأعلام الكردية ومطالبين بحل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً.

وفي 10 ايلول 2008 أصدرت حكومة البعث المرسوم رقم (49) وهو قانون يحد من قدرة الناس الذين يعيشون في مناطق حدودية معينة في سوريا على بيع أو شراء أي عقارات دون موافقة مسبقة من السلطات، حيث جاء في المادة الأولى من هذا المرسوم ما يلي: "لا يجوز إنشاء أو نقل أو تعديل أو اكتساب أي حق عيني عقاري على عقار كائن في منطقة حدودية أو إشغاله عن طريق الاستئجار أو الاستثمار أو بأية طريقة كانت لمدة تزيد عن ثلاث سنوات لاسم أو لمنفعة شخص طبيعي أو اعتباري إلا بترخيص مسبق سواء كان العقار مبنياً أو غير مبني واقعا داخل المخططات

## التنظيمية أم خارجها"<sup>1</sup>.

هذا المرسوم جاء استكمالاً لقوانين ومراسيم سابقة (المرسوم 193 للعام 1952 والقانون 41 للعام 2004) حيث يُفهم منه ما يلي<sup>2</sup>:

1- منع شراء أو بيع أو رهن أو تأمين أو امتياز أو تأجير لمدة تزيد على ثلاثة سنوات أو تعديل أي حق من الحقوق العينية على العقارات الواقعة ضمن المناطق الحدودية، سواء أكانت ضمن المخطط التنظيمي للمدينة أو خارجها مبنياً أو غير مبني، زراعياً أو غير زراعي، دون الترخيص، ويعتبر باطلاً كل عقد جرى بخلاف ذلك.

2- تعتبر منطقة حدودية، جميع المناطق الواقعة بعمق 25 كم داخل الحدود، وبالتالي تعتبر كل المناطق الكردية في غربي كردستان مناطق حدودية.

إن من يمعن في مضمون هذا المرسوم العنصري من حيث شموله لجميع مناطق غربي كردستان، سرعان ما يدرك أن النظام يستهدف من ورائه إلى محاصرة الشعب الكردي في كافة المجالات،

---

<sup>1</sup> - يتم الترخيص وفقاً لما يلي: يقدم الطلب إلى وزارة الزراعة عن طريق مديرياتها، التي تحيله بعد الاقتراح إلى وزارة الدفاع التي تكال الطلب بموافقتها أو لا، ومن ثم تحيله إلى وزارة الداخلية التي بدورها ترسله إلى الجهات الأمنية للدراسة، ومن ثم يصدر الوزير مرسوم الترخيص بالشراء لمقدم الطلب، أو لطالب أي إجراء يعدل أو ينقل لأي حق من الحقوق العينية، أو يرد الطلب، وأن قرار رده إن كان سلباً فهو قطعي، وغير قابل لأية مراجعة أو الطعن فيه أو التظلم منه أمام أية جهة كانت.

<sup>2</sup> - المرسوم التشريعي رقم 49 وخلفياته التاريخية والعملية وآثاره وغاياته- اللجنة القانونية لحزب يكي تي الكردي في سوريا- 2008.

وإرغامه على الهجرة والتشرد، إنه مرسوم يهدف إلى إجراء التغيير الديمغرافي لمناطق غربي كردستان.

وفي 2 تشرين الثاني 2008، نظم عدد من الأحزاب السياسية الكردية مظاهرة أمام مقر مجلس الشعب السوري، احتجاجاً على المرسوم رقم (49)، حيث شارك في التظاهرة المئات من أبناء الشعب الكردي بينهم العديد من قيادات الأحزاب الكردية، وقد تعرض المحتجون للضرب من قبل قوات الأمن التي تدخلت لفض الاحتجاج وتم اعتقال العشرات.

وفي 28 شباط 2009 دعت الأحزاب الكردية إلى وقفة احتجاجية في مدن غربي كردستان ضد المرسوم رقم (49)، وبالطبع لم تنتظر أجهزة الأمن بدء الاعتصام لتبدأ باعتقال الناس.

وفي 30 كانون الأول 2009 اتفقت تسعة أحزاب كردية سورية على تأسيس المجلس السياسي الكردي، طرح المجلس رؤية مشتركة للقضية الكردية في سوريا، والتي اعتبرت ضرورة وطنية بقدر ما هي ضرورة قومية كردية، ومن أهم بنود هذه الرؤية ما يلي:

1- إلغاء السياسات الشوفينية وسياسة التعريب والقوانين الاستثنائية والمشاريع العنصرية المطبقة بحق الشعب الكردي في سوريا وإزالة آثارها، وفي المقدمة منها قانون الإحصاء الاستثنائي (1962)، من خلال إعادة الجنسية للمجردين منها، وتصحيح

الآثار الناجمة عن مشروع الحزام العربي، والتعويض على المتضررين وإعارة المناطق الكردية اهتماماً خاصاً في فترة انتقالية تكفي لإزالة آثار الإهمال المتعمد لها.

2- تأسيس هيئات خاصة بالشأن الثقافي والتربوي والتعليمي الكردي في الوزارات المعنية للإشراف والعمل على تطوير اللغة والثقافة الكردية، وإحياء التراث القومي الكردي والاهتمام بأدبه وفولكلوره والسماح بإصدار صحف ومجلات باللغة الكردية وتدريب اللغة الكردية في المدارس والجامعات واعتبارها اللغة الثانية بعد العربية في البلاد.

3- إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي، وإفساح المجال لعودة كل المنفيين والملاحقين سياسياً وإنهاء الاضطهاد القومي.

4- الإقرار الدستوري بوجود الشعب الكردي كثنائي قومية في البلاد، وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق سياسية وثقافية واجتماعية، وإيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد.

## الفصل الثاني

### مستقبل القضية الكردية في غربي كردستان

إن الأنظمة الدكتاتورية عندما يعارضها أعداد كبيرة من الشعب وتضعف الثقة بنظامها وكيانها السياسي والأمني، فإنها تلجأ إلى القمع والاعتقال والتصفية الجسدية بحق المعارضين، وما هذا إلا دليل على قرب انتهاء مرحلة الدكتاتورية والانتقال إلى الديمقراطية، فقد طرح نيكولو مكيافيللي قائلاً: "إن الأمير الذي يعاديه جميع العامة لن يستطيع توفير الأمن لنفسه وكلما زادت قسوته ضعف نظام حكمه".

### أولاً: الثورة السورية، مقدمات ونتائج.

من المعلوم أن حزب البعث ومنذ مجيئه للسلطة بانقلاب عسكري عام 1963، قد ألغى كل الأحزاب السياسية وجمد الحياة البرلمانية في البلاد، وفصل دستوراً جعله "الحزب القائد للدولة والمجتمع"، ومارس من خلال حالة الطوارئ والأحكام العرفية التي فرضها، الاستبداد والقهر والإفساد، والسجن والإقصاء والنفي لمعارضيه، كذلك نهب وتبديد الثروات.

لقد كانت حجة النظام البعثي وخلال 50 عاماً من حكمه أنه في حالة مواجهة مع إسرائيل، هذا الادعاء أقنع العرب السوريين وأعددهم عن المطالبة بسوريا ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، طبعاً اذا استثنينا الصراع المسلح بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات، ذلك الصراع الذي اخذ شكلاً طائفيّاً للصراع على السلطة.

وكما تمت الإشارة سابقاً فقد مثل مجيء بشار الأسد الى السلطة خلفاً لوالده عام 2000، أملاً بالتغيير بالنسبة لدعاة حقوق الإنسان والناشطين السياسيين وناشطي المجتمع المدني، فكانت ظاهرة المننديات، التي أغلقت الواحدة تلو الأخرى وزج بمؤسسيها في السجون، ومن ثم إعلان دمشق عام 2005 وإعلان دمشق بيروت.

ترافق حكم الأسد الابن عدا عن قمع الحريات السياسية، باشتداد حدة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع وتركز الثروة في أيدي فئات محدودة لاسيما بعد أن تم التوجه نحو اقتصاد السوق عقب مؤتمر حزب البعث عام 2005، حيث تمت خصخصة العديد من القطاعات العامة في الاقتصاد لصالح أبناء المسؤولين الامنيين والحزبيين.

السياسات الحكومية هذه خلقت مشكلات اقتصادية واجتماعية جمة في المجتمع السوري، مثل البطالة وارتفاع معدلات الهجرة

الخارجية والداخلية نحو أحزمة الفقر في المحافظات الكبرى، إضافة الى أن ثلث السوريين أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر، كل هذا جعل حجم الاستياء الشعبي يزداد، ويصبح الوضع مهياً للاشتعال.

وفي الخامس عشر من شهر آذار عام 2011 ونتيجة للتأثر برياح ربيع الثورات العربية الذي بدأ من تونس وأطاح بنظام زين العابدين بن علي وأمتد تالياً إلى مصر واسقط نظام حسني مبارك ومن ثم الى ليبيا واليمن، قام السوريون ولأول مرة منذ 50 عاماً بحراك مدني سلمي لتغيير النظام البعثي الحاكم منذ عام 1963، حيث تجمع المئات من المتقنين والناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان أمام وزارة الداخلية في العاصمة دمشق وطالبوا بفتح المجال أمام الحريات العامة والإفراج عن المعتقلين السياسيين ورفع حالة الطوارئ التي تحكم البلاد منذ عقود وبإلغاء المادة الثامنة من الدستور السوري التي تجعل من حزب البعث حزباً وحيداً قائداً للدولة والمجتمع، أي باختصار طالب هؤلاء بالانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي مدني.

بالطبع تمت مواجهة هذا الحراك المدني السلمي بالقمع والاعتقال من قبل قوات الأمن والاستخبارات السورية، حيث توجد أربعة أجهزة للاستخبارات في سوريا وهي: شعبة المخابرات العسكرية وإدارة المخابرات الجوية وهما تتبعان نظرياً إلى وزارة الدفاع، وإدارة الأمن السياسي وإدارة المخابرات العامة التي يُشار إليها عادة باسم أمن

الدولة وهما يتبعان نظرياً إلى وزارة الداخلية، وهذه الأجهزة وليست الشرطة النظامية، هي التي تتعامل في أغلب الأحيان مع الأفراد الضالعين فيما تعتبره السلطات أنشطة سياسية. ويتداخل عمل هذه الأجهزة الأمنية كثيراً، ولا توجد قواعد واضحة تحدد أي من هذه الأجهزة يتولى الاعتقالات، فهذه الأجهزة لها سلطات مطلقة في الاعتقال والتفتيش والاستجواب والاحتجاز، وهي أكثر من مجرد ذراع للحكومة، فهي كيانات تحظى بسلطة ذاتية ولا تخضع إلا للرئيس الجمهورية.

هذا التعامل الأمني العنفي مع المتظاهرين السلميين والمدنيين لم يتمكن من وأد الربيع السوري الذي كان يلوح في الأفق، فبعد ثلاثة أيام وفي 18 آذار 2011 تظاهر الآلاف من أبناء محافظة درعا (إقليم حوران - جنوب سوريا) مطالبين بمحاسبة ومحاكمة رئس فرع الأمن السياسي في درعا عاطف نجيب (ابن خالة رئيس الجمهورية) الذي أمر بتعذيب أطفال كانوا قد كتبوا عبارات مطالبة بإسقاط النظام على جدران مدرستهم، بيد أن النظام رد على المطالبة هؤلاء بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، وسقط نتيجة ذلك العديد من الضحايا بين قتيل وجريح، وبالتالي يمكن القول أن رد الفعل العنيف من قبل النظام على المتظاهرين المدنيين العزل كان بمثابة الشرارة التي أشعلت الثورة السورية التي اصطلح على تسميتها "ثورة الحرية والكرامة". حيث انتقلت شرارة الثورة التي اشتعلت في درعا سريعاً إلى



بقية مناطق ومدن سوريا، وبالطبع كانت مناطق غربي كردستان من أوائل المناطق التي لحق بركب الثورة السورية.

استمرت الثورة في طابعها المدني السلمي قرابة الستة أشهر، وكان رد النظام خلالها أمنياً بحتاً، حيث كان يتم قتل العشرات واعتقال المئات لا بل الآلاف عقب كل مظاهرة، وعندما بدأت بعض المجموعات المنشقة عن الجيش السوري تلجأ الى حمل السلاح في مواجهة عنف النظام، لينضم الي هؤلاء لاحقاً الكثير من المدنيين (لأسباب قد لا تكون ثورية، بل رغبة بالثأر نتيجة الشحن المذهبي والطائفي)، اتسعت دائرة العنف والعنف المضاد، ولتكتسي الثورة طابعاً مسلحاً عنيفاً، وتصبح سوريا مسرحاً لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

الجدير بالذكر هنا هو أن الحركة الدينية ومنذ الثمانينات استغلت كل تفصيل شكلي أو فعلي في النظام والسمة المذهبية التي أبدتها بصورة جزئية في الشكل والممارسة، لتعرض عليه بصورة طائفية، فترك ذلك الصراع ونتائج العنف المتبادل آثاراً عميقة ومخيفة على المجتمع السوري، حيث ترك شحناً طائفيّاً قام مجدداً على أسس وأسباب ومصالح ووسائل سياسية (الطائفية السياسية) وهي الأشد خطورة في هذه الحالة، أما النظام وعضواً من أن يعالج أسباب ذلك الصراع ونتائجه بصور وأشكال مجتمعية وسياسية، فقد مارس العقاب الشديد على المجتمع، وكل طيوف المعارضة، وبشكل خاص

على مجمل تفاصيل الانتساب السياسي والأسري والمناطق المتعلق بحركة الإخوان المسلمين، والاسلام السياسي داخل سوريا، فأسس مجدداً لعداوات متأصلة، سياسية وطائفية واسعة جداً، تنتظر شروطاً مناسبة لموجة صراع جديد<sup>1</sup>.

لم يطل الأمر كثيراً، أقل من ثلاثين عاماً، انفجر الصراع وانفجرت الأزمة مجدداً في سوريا، بتشجيع الفعل التعبوي للربيع العربي، لكن بعد تراكمات هائلة في الشروط والأسباب الداخلية، تتعلق أساساً بطبيعة ونهج وممارسات النظام وسبل إدارته للوطن والمجتمع في السياسة والاقتصاد والمسألة الوطنية، وما خلفه كل ذلك من تسلط وفساد، من قمع وقهر وتهميش اجتماعي وتوسيع في دائرة خط الفقر، ولكنها تتعلق أيضاً بالبنية والشرط السوري وتاريخ الصراعات داخل سوريا، ودور الحركة الدينية فيها بوجه خاص.

كان النظام جاهزاً تماماً بنهجه وتاريخ ممارساته المتراكم، ففاضت طبيعته القمعية وطرق معالجته لقضايا التحركات المستقلة، فاضت عنفاً همجياً في مدينة درعا، مما أدى إلى إطلاق موجة أو سلسلة تضامن ذات طابع شعبي مع المدينة في عدد كبير من المدن والبلدات السورية، ثم تحول التضامن الشعبي إلى حراك شعبي واسع بسمات أولية طابعها الثورة السلمية، وهدفها الدعوة للتغيير الديمقراطي، وفتح ذلك آمالاً عريضة لتطلعات الشعب السوري

<sup>1</sup> - نيكولاس فان دام- الصراع على السلطة في سوريا- بيروت- 1995.

ونخبه السياسية والثقافية.

في خضم تصاعد الثورة انطلق التسابق باكراً بين العديد من الأطراف الداخلية والخارجية، على استغلال البنية السورية وتاريخ الصراعات الداخلية، والتسابق على الشحن بكل السبل المتاحة لأخذ الثورة إلى أهداف أخرى وبوسائل مختلفة وخطرة، وليتخذ الحراك سمات واضحة مختلفة كثيراً عن سماته الأولى، كان أهمها ما يلي:

1- اقتصار الحراك على الطابع المذهبي العمودي، أي بدون أي اشتراك شعبي ذي معنى من جهة الأقليات المذهبية والدينية، وكان الاشتراك قاصراً على نخب محدودة من قوى سياسية معارضة قديمة، وبالتالي ولّد هذا بُعداً طائفيّاً وآخر مضاد له وذلك على الرغم من كل الجهود الواعية التي بذلت من بعض النخب الوطنية والديموقراطية، وبالرغم من وجود فعاليات شعبية داخل الحراك نفسه ترفض ذلك، ولا علاقة لوعيها وممارستها بهذا الأمر، وكان هذا مشابهاً لسمة النظام الطائفية، أما موقف الأقليات المذهبية والدينية، فهو يأتي أساساً في إطار ذاكرة الخوف والحذر البعيد والقريب من تجارب الإسلام السياسي المتعصب.

2- تمكن النظام من متابعة وجوده وتعاطيه مع الثورة كأزمة اجتماعية مطلبية، وبالتالي استطاع أن يقطع طريق الاستقطاب التضامني الشعبي الشامل معها، ليس فقط بسبب موقف الأقليات

المذهبية، بل بسبب حذر وتنبه فعاليات اجتماعية وشعبية واسعة، من الاكثريّة المذهبية (السنيّة) ورفضها الانجرار إلى العنف، والانجرار خلف دعوات التدخل الخارجي، ورفضها الانجرار إلى الطائفية والحرب الأهلية، وذلك بسبب خوفها العميق من احتمالات تدمير الدولة وأهم وظائفها، حيث تجلّى ذلك في موقف أهم مدينتين اقتصاديتين وضخامة سكانية في سوريا (دمشق وحلب)، وما يعنيه ذلك من منظور المصالح الطبقيّة البورجوازية إذ أن المدينتين بقيتا على مستوى ضعيف من الاشتراك في الحراك السلمي.

3- إن انتقال الثورة بسرعة إلى شعار إسقاط النظام في الشارع تأثراً بما حدث في "دول الربيع العربي"، فرض استراتيجيته في الصراع مع النظام، وبالتالي فرض خطاباً ومفردات أقرب إلى خطاب ولغة الجمهور في القاع، وأكثر التصاقاً بالشحن الثأري ضد النظام، وأكثر التصاقاً بخطاب الاتجاهات والفعاليات الدينية وعلاقتها الضدية والصراعية مع النظام.

4- في وقت مبكر، استخدمت بعض التيارات من داخل الثورة السلاح والعنف، خاصة في بعض الأرياف (لاسيما ريفي حلب وإدلب)، حيث انطلق وتطور ذلك العنف لأسباب عديدة، أهمها، الاستعداد العميق في البنية السياسية والمجتمعية السورية، والارتباط بأشكال ودوافع عديدة بالصراع السياسي العنيف بين

الحركة الدينية والنظام سابقا، أما السبب المتعلق برد الفعل على عنف النظام وقضية حق الدفاع عن النفس، فهذا موجود وبديهي، ولكنه يبقى فردياً وجزئياً، طالما أنه لم يتخذ طابعاً سياسياً ومنظماً، وبالتالي يمكن القول إن التطور السريع للعنف المسلح في الكم والنوع، وبقائه بدون واجهة سياسية تريده وتدافع عنه، أفقد الحراك السلمي معناه وأهميته، وأضعف دوره كثيراً.

أمام واقع الحال، ومع اشتداد حدة الشحن الطائفي، تعالت كثير من الأصوات المنادية بالتدخل الخارجي لإسقاط نظام الأسد، وذلك تحت عناوين ومسميات شتى حملتها تظاهرات أيام الجُمع، كذلك بنتا نشهد أعمال قتل وخطف طائفي متبادل في مناطق التماس الطائفية، بغض النظر عن بدأ أولاً، أو الأسباب التي طُرحت وحقيقتها الفعلية، وعلاقتها بممارسات النظام أو "الشبيحة".

في المقابل فإن المعارضة السورية بقواها المختلفة وأطرها التحالفية المتعددة فشلت في بلورة رؤية سياسية موحدة تجاه القضية الوطنية السورية، والسبب في ذلك هو خلافاتها السياسية والخلفيات الفكرية والإيديولوجية المتناقضة في كثير من الأحيان، حيث يلاحظ أن الفكر القومي والديني وثقافة إنكار الغير مازالت مسيطرة على بنية الفكر السياسي وخلفياته لدى المعارضة السورية، ونرى ذلك بوضوح من خلال محاولاتها تكراراً فرض هيمنة هذا الفكر على جميع مكونات الشعب السوري من عرب وكرد وسريان آشوريين

وغيرهم، وعدم الرقي الى مستوى الاعتراف بالآخر وبحقوقه المشروعة.

كما يعود جزء من السبب أيضاً الى "أصدقاء الشعب السوري"، الذين يمكن أن نقول عنهم بأنهم قد خذلوا "الشعب السوري" من خلال الوعود التي لم تتحقق غالباً، او دعمها طرفاً وفرضه على الأطراف الأخرى، وهذا شيء له مبرراته في إطار المصالح والعلاقات الدولية، فالحلفاء دول وحكومات وقوى سياسية، لا تختار انحيازاتها بعفوية، أو بدوافع أخلاقية وإنسانية راقية، أو بغباء وجهل، لذا فإنه من المؤسف أن نقارن بين حلفاء الحراك الشعبي والنظام (طرفي الاستقطاب)، ففي حين قدم حلفاء النظام كل شيء ممكن، لم يقدم حلفاء المعارضة سوى الكلام والوعود وفرض الأجندات التي حرفت الثورة عن مسارها.

من السرد السابق يمكننا ان نستخلص ما يلي:

1- إن طابع الاستقطاب في الثورة السورية، مستوى توازن القوى، التشدد والتعصب أو رفض الحلول المرنة، من جهة النظام، ومن جهة الحراك والمعارضات التي تركض وراءه، والدخول الفعلي في مرحلة كسر العظم، ومسؤوليتهما في ذلك، يعطي الثورة طابع الأزمة المغلقة، التي انفتحت وستفتح أكثر فأكثر على العنف، وأشكال الحرب الأهلية والطائفية، وستجلب المزيد من خطوات

التدخل الخارجي بكل أشكاله، وترافق كل ذلك مع تفاقم المشاكل المعيشية والاقتصادية والاجتماعية وقضايا الوحدة الوطنية والسلام الأهلي، وتدمير الدولة ووظائفها، وسنشهد تكاليف وأثمان متصاعدة ومدمرة.

2- هناك نسبة كبيرة من السوريين (أكثر من النصف) تُعد نفسها خارج طرفي الاستقطاب الأساسيين أي النظام والحراك، هذه الفئة "الصامتة" لم تستقطب إلى الصراع لأسباب كثيرة، ومن المرجح أن نسبة هذه الفئة ستزيد بسبب استمرار طرفي الصراع في النهج والممارسات والوسائل المستخدمة، كذلك بسبب استمرار التشدد، وكما يحصل فإن الناشطين السلميين فعلياً في الثورة، والرافضين للتدخل الخارجي يفضون عنه بالتدرج، بانتظار نهج وخط سياسي آخر، أو محبطين، أو يتابعون نشاطهم التظاهري بأشكال أخرى، وقسم هام من جمهور النظام يريد فعلياً تغييراً جاداً في وسائل السلطة لحل الأزمة، إن الكتلة الشعبية والاجتماعية الثالثة ستزيد لرفضها التشدد والعنف والتدخل الخارجي والحرب الأهلية والطائفية، وتخوفها من المشاكل المعيشية والاقتصادية والاجتماعية، كذلك خوفها العميق من مسألة انهيار الدولة ومؤسساتها، ويريد هذا الصف الذي يبدو صامتاً وغير فعال بحكم غياب خطه وممثليه السياسيين، يريد نهجاً ووسائل واستراتيجية وقيماً مختلفة لحل الأزمة.

3- بعد الفشل الذريع لنخب المعارضة السورية الأساسية في قيادة الحراك وتطوير بنيته وتركيبته وتوسيعه بإشراك فئات الشعب السوري كلها، وتحويله إلى حراك ديموقراطي سلمي وانتفاضة وثورة للشعب السوري، وفشلها في بناء معارضة ذات شرعية ضد العنف والحرب الأهلية والتدخل الخارجي، وهزلتها الانتهازية خلف الحراك المسلح، وغياب أي موقف نقدي تجاهه رغم كل أخطائه، من الواضح بعد ذلك، ويعد مجمل تطورات الأزمة، تبرز الحاجة لنخب ثقافية وسياسية تطرح خطأ سياسياً مختلفاً، نقدي ومعارض بصورة جادة لقطبي الصراع، لاستراتيجية كل منهما، للوسائل الأساسية التي يستخدمانها، في سبيل بناء استراتيجية، بشكل يرضي جميع الشعوب والمجموعات الدينية والطائفية والمذهبية في سوريا، للرقى بنفسها الى المستوى المطلوب بتمثيل الثورة السورية سياسياً.

## ثانياً: القضية الكردية في ضوء الثورة السورية.

إن مشاركة الكرد في الثورة السورية ضد نظام البعث لم تخالف التوقعات، فمنذ الأسبوع الثاني للثورة انضمت مناطق غربي كردستان الى المظاهرات المطالبة بتغيير نظام البعث، وسقط العديد من الشهداء الكرد واعتقل كذلك عشرات الناشطين.



كذلك يمكن القول بأن المشاركة الكردية لم تكن وليدة اللحظة، فالكرد عانوا كثيراً في ظل حكومات البعث المتعاقبة لا بل أن الكرد كانوا وعبر نضالهم منذ تشكل الجمهورية السورية بحدودها الحالية نتيجة اتفاق سايكس-بيكو من أشدّ المعارضين ضد الحكومات المركزية في دمشق، حتى يمكن القول أن أي طفل كردي يولد هو مشروع معارض للنظام.

ومما لا شك فيه أن الشعب العربي في سوريا أفراداً وتيارات سياسية قد تعرضوا لما تعرض له الكرد، ولكن لأسباب سياسية وليست قومية عنصرية، فالاضطهاد ضد الكرد كان مزدوجاً، قومياً وسياسياً، وإذا كان الكرد قد تشاركوا مع العرب في القضية السياسية من خلال معارضة الديكتاتورية والاستبداد والنضال من أجل الديمقراطية، إلا أن الجانب العربي لم يتشارك مع الكردي في محنته القومية ولم يساهم في التخفيف من معاناته عبر تبني قضية حقوق الشعب الكردي القومية<sup>1</sup>، فأحزاب المعارضة العربية خلت تماماً من شيء اسمه وجود الشعب الكردي (باستثناء حزب العمل الشيوعي)، لا بل أن مناضلين عرب من أمثال رياض الترك رئيس الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) الذي قضى سنوات في سجون النظام يرفض أن يكون هناك شيء اسمه مناطق كردية في سوريا، أما حسن عبد العظيم الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي

<sup>1</sup> - صلاح بدر الدين- غرب كردستان الربيع الدامي- أبريل- 2004.

(خمسة أحزاب سورية معارضة) فهو يرفض مصطلح الحكم الذاتي لكردستان سوريا الذي ورد في البيان الصادر عن المؤتمر السادس لحزب يكي تي الكردي في سوريا، وقال إننا نرفض رفضاً قاطعاً استخدام مصطلح كردستان سوريا أو الحكم الذاتي أو أي حديث انفصالي.

لقد فتحت الثورة السورية الباب على مصراعيه أمام مناقشة قضايا حقوق الإنسان والحريات والأقليات في سوريا، وفي مقدمتها القضية الكردية التي تحمل كل القضايا السابقة في طياتها إضافة إلى كونها قضية شعب يعيش على أرضه التاريخية.

بيد أن موقف المعارضات العربية تجاه القضية الكردية لم يتغير، حيث تجلّى ذلك في جميع مؤتمرات المعارضة العربية السورية وفي كل الهياكل التي تمخضت عن هذه المؤتمرات، فلدى متابعة تصريحات وبيانات ووثائق المعارضة السورية تظهر الشكوك حول مصداقية هذه المعارضة بشأن القضية الكردية في سوريا، ومسألة ضمان الحقوق في سوريا الجديدة، ناهيك عن مسألة فهم قواعد القانون الدولي لدى قوى المعارضة وتفسيرها سابقاً ولاحقاً.

ففي وثيقة العهد الوطني الصادرة عن مؤتمر القاهرة لقوى المعارضة السورية الذي عقد في تموز 2012، والذي تعتبر وثائقه مرجعية لكل قوى وفصائل المعارضة السورية مثل المجلس الوطني

السوري والاتتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة وغيرها من الأطر ذات التسميات المتعددة والمتنفة في الجوهر تجاه الكرد وقضيتهم، وفيما يخص القضية الكردية جاء في الوثيقة ما يلي: "تقرّر الدولة السوريّة بوجود قومية كرديّة ضمن أبنائها، وبهويّتها وبحقوقها القوميّة المشروعة وفق العهود والمواثيق الدوليّة ضمن إطار وحدة الوطن السوري، وتعتبر القومية الكردية في سوريا جزءاً أصيلاً من الشعب السوري، كما تقرّر الدولة بوجود وهويّة وحقوق قوميّة مماثلة للقوميتين السريانية الأشورية والتركمانية السوريتين وتعتبران جزءاً أصيلاً من المجتمع السوري".

يلاحظ من النص السابق أن المعارضة العربية ترفض ذكر مصطلح الشعب الكردي، وتساوي بين الشعب الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية في غربي كردستان مع الأقليات التركمانية والأشورية، وبناء عليه فإن هذه المعارضة تنظر الى القضية الكردية على أنها قضية أقلية في سوريا وضمان حقوقها يتم وفق المادة (27) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، والتي لا تعترف للکرد بأكثر من حقوق ثقافية أو لغوية وهذا مرفوض بشكل قاطع من جميع أطراف الحركة الكردية ومن الشعب الكردي نفسه.

لقد كان من الأجدر تخصيص مادة خاصة بالکرد في مشروع العهد الوطني، وذلك بسبب الظلم والجور الذي لحق بالشعب الكردي في سوريا، والتأكيد على أن الكرد في سوريا هم ثاني قومية في البلاد

وهم شعب يعيش على أرضه التاريخية مع ضمان حقوقهم القومية في سوريا على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها وليس كأقلية، كما يجب ضمان الحق في الحفاظ على هويتهم وتطوير لغتهم وثقافتهم وذكر الإحصاء الاستثنائي والحزام العربي الجائر وضمان إلغاء أثارهما وإزالة الأضرار التي لحقت بالمناطق الكردية من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية وضمان تعويض المتضررين تعويضاً عادلاً.

وجاء في بند آخر من وثيقة العهد الوطني: "تعتمد الدولة مبدأ اللامركزية الإدارية، بحيث تقوم الإدارة المحلية على مؤسسات تنفيذية تمثيلية تدير شؤون المواطنين والتنمية في المحافظات والمناطق، بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة ومتوازنة".

يستشف من هذا البند بأن المعارضة السورية تصرّ على نظام الحكم المركزي في سوريا مع لامركزية إدارية تشمل قطاع الخدمات والتنمية من خلال مجالس محلية كالتي كانت موجودة في ظل نظام البعث، والتي أثبتت فشلها في إرساء الديمقراطية المبنية على أساس حقوق الإنسان.

إن هذا الموقف لا يدل على رغبة حقيقية في التغيير الذي يجب أن يتوافق مع التعددية المنصوص عليها في المشروع نفسه، فالنظام المركزي أثبت فشله في سوريا وفشله بالتعامل مع حقوق الشعوب

والأقليات الموجودة في سوريا والتمسك به يدل إما على عدم الرغبة في الاعتراف بحقوق تلك الشعوب والأقليات نتيجة هيمنة الفكر القومي أو الديني على فكر المعارضة أو على عدم الرقي إلى المستوى المطلوب لحكم سوريا الجديدة وفق مبادئ الديمقراطية المبنية على حقوق الانسان.

على الجانب الآخر أي الموقف الكردي، فحتى قبل الثورة السورية كان السؤال الأبرز هل يوجد للحركة الكردية في سوريا خطاب سياسي واضح المعالم، يؤطر جهودها ويوحد تياراتها في سبيل إيجاد حل أمثل لقضية الشعب الكردي في هذا الجزء من كردستان.

بيد أنه وبعد مرور عدة أشهر من انطلاق الثورة السورية، واحتدام النقاشات حول مستقبل الدولة السورية في صفوف المعارضة السورية عرباً وكرداً، قررت الحركة الكردية في سوريا، وفي مؤتمرها الذي انعقد في 26 تشرين الأول 2011 بمدينة قامشلو، وبمشاركة غالبية الأحزاب السياسية الكردية ومناضلين أوائل في الحركة القومية الكردية وشخصيات وطنية مستقلة وممثلين عن التنسيقيات الشبابية ونشطاء لجان حقوق الإنسان، بالإضافة إلى فعاليات اجتماعية وثقافية وإعلامية من مختلف المدن الكردية في غربي كردستان، قرر المؤتمر تبني مبدأ حق تقرير المصير للشعب الكردي في سوريا كأساس للحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سوريا وحثمية

الاعتراف الدستوري بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره، حيث جاء في قرارات المؤتمر:

«إن الشعب الكردي في سوريا هو شعب أصيل، يعيش على أرضه التاريخية ويشكل جزءاً أساسياً من النسيج المجتمعي والوطني والتاريخي لسوريا، وهذا يتطلب الإقرار الدستوري بوجوده كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري وثاني أكبر قومية فيه، وإيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد، كما رأى المؤتمر أن حل القضية الكردية يعتبر مدخلاً حقيقياً للديمقراطية وامتحانا لقوى المعارضة السورية التي تسعى لتحقيق غد أفضل لسوريا على قاعدة أن سوريا لكل السوريين».

تمخض عن المؤتمر تشكيل المجلس الوطني الكردي في سوريا، الذي تبني قرارات المؤتمر من حيث الإقرار بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره، حيث حدد المجلس هذا الحق في اللامركزية السياسية والدولة الاتحادية (الفدرالية) لمناطق غربي كردستان.

وفي 11 تموز 2012 اجتمع المجلس الوطني الكردي مع مجلس شعب غربي كردستان في هولير تحت رعاية رئيس إقليم جنوبي كردستان، ووقعوا على اتفاقية هولير، التي نصت على تشكيل الهيئة الكردية العليا واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الكردي في

سوريا وغربي كردستان، وبالرغم من الاختلاف في بعض وجهات النظر بين طرفي الهيئة الكردية العليا بيد أن الهيئة (كلا المجلسين) أقرت على أن الفدرالية أو الفدرالية الديمقراطية لمناطق غربي كردستان تمثل الحل الأمثل لقضية الشعب الكردي في سوريا، وهذا المطالب ينطوي على حق الشعب الكردي بتقرير مصيره (داخلياً).

### ثالثاً: حق الكرد بتقرير المصير.

حق تقرير المصير مبدأ أساس للنظام العالمي، ينبثق عن بزوغ الديمقراطية والفكرة الوطنية، ولكنه لم يصبح معياراً فعالاً يتم تطبيقه على قدم المساواة على النطاق العالمي إلا عند تأسيس منظمة الأمم المتحدة.

لقد ظهر حق تقرير المصير في بيان الاستقلال الأمريكي في عام 1776، وتطور هذا المفهوم على أيدي زعماء الثورة الفرنسية الذين أعلنوا استعدادهم لمساندة الشعوب المتطلعة للحصول على حقها في تقرير مصيرها، كما تقرر هذا الحق منذ المحاولات الأولى لتدوين قوانين الحرب في مؤتمر بروكسل عام 1874، ومؤتمر لاهاي عام 1899، ثم اتفاقية لاهاي عام 1907.

فكرة حق تقرير المصير تم اعتمادها بهذه التسمية في عام 1914 من قبل لينين، قائد الثورة الشيوعية في روسيا وطبقت بعد

انتصار الثورة البلشفية عام 1917، كما أن الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون أقر هذا المبدأ ضمن مبادئه الأربعة عشر للسلام<sup>1</sup>.

ثم عاد هذا الحق إلى الظهور في ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، ليتحول من مبدأ سياسي إلى حق قانوني من خلال المادة الأولى، الفقرة الثانية، التي نصت على: "إنهاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام"<sup>2</sup>.

كذلك نصت المادة (55) من الميثاق على: "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها...".

ومن ثم أعيد التأكيد عليه في العديد من الوثائق والقرارات الدولية والاقليمية وفي قرارات محكمة العدل الدولية ومن أهمها:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1514) تاريخ 15 كانون الاول 1960، وجاء فيه: "لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية الى تحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

<sup>1</sup> - شنكار هشام- حق تقرير المصير واستخدام القوة في العلاقات الدولية- 2012.

<sup>2</sup> - ميثاق الامم المتحدة- 1945.



المادة الأولى المشتركة بين العهدين الدوليين (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) تاريخ 16 كانون الأول 1966، حيث جاء في فقرات المادة الاولى ما يلي<sup>1</sup>:

1- لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2- لجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.

3- على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

كما تم التأكيد على حق الشعوب بتقرير المصير في كل من:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1541) تاريخ 15 كانون

<sup>1</sup> - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- 1966.

الاول 1960، والذي يتعلق بإعلان تنفيذ حق تقرير المصير.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2625) عام 1970، والذي جاء تحت عنوان مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

القانون الختامي لهلسنكي الذي اقره كونفرانس الامن والتضامن في اوروبا CSCE عام 1975، والتي أكدت على احترام الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب.

الإعلان العالمي لحقوق الشعوب "إعلان الجزائر" عام 1976، حيث أقر لكل شعب حق أساسي لتقرير مصيره وأنه يحدد بحرية تامة وضعه السياسي دون تدخل، وفي المادة رقم (21) من إعلان الجزائر أشارت إلى حقوق الأقليات وألزمت الدول على احترام حقوق الأقليات في إطار المصلحة العامة، وأما إذا تعرضت الأقلية للاضطهاد فيكون لها الحق بتقرير مصيرها وحتى بالانفصال عن هذه الدولة، لأنه قد يكون الانفصال عن الدولة هو الشكل المناسب لممارسة حق تقرير المصير، وخاصة عندما ترفض الأغلبية الاعتراف بالأقلية وتحول بينها وبين المشاركة العادلة في السلطة والثروة بالدولة، فإنه يجوز لها أن تؤسس كيان سياسي لها وتكون حرة في تقدير مركزها السياسي والقانوني تماشياً مع التطورات الديمقراطية المعاصرة والتركيز على القيم الإنسانية وحرية الأمم في

بناء نظمها الحرة المتوافقة مع أمانها.

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981، الذي نص في مادته الأولى: "كل شعب الحق في الوجود ولكل شعب حق مطلق وثابت في تقرير مصيره وله أن يحدد بحرية وضعه السياسي وأن يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يختاره بمحض إرادته".

إعلان فيينا وبرنامج العمل لعام 1993، الذي أقره الكونغرس العالمي لحقوق الإنسان، حيث جاء في الفقرة الثانية من الوثيقة الصادرة عنه: "لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير. وهي، بمقتضى هذا الحق، تحدد مركزها السياسي بحرية وتسعي بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

كما أكدت محكمة العدل الدولية في العديد من آراءها الاستشارية على أن حق تقرير المصير هو مبدأ قانوني دولي ملزم، كما في قضية الصحراء الغربية (16 تشرين الأول 1975)، في قضية ناميبيا ( 21 حزيران 1971) وفي قضية تيمور الشرقية (30 حزيران 1995).

بناء على ما تقدم، إن حق تقرير المصير هو حق قانوني أساسي للشعوب، وله صفة قانونية آمرة وجزء من القانون الدولي العرفي وشرط مسبق للتمتع بالحقوق الأخرى المثبتة في الاتفاقيات

الدولية لحقوق الإنسان، وفضلاً عن ذلك، فإن محكمة العدل الدولية واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية قد ساندتا هذا المبدأ، وعليه ومهما كانت الظروف فإنه يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب قانوني ملزم، وعلى الدول احترام هذا المبدأ في علاقاتها مع بعضها البعض.

إن حق تقرير المصير وفقاً لما سبق هو إتاحة الفرصة للشعب لكي يحدد خياراته بنفسه بكل حرية، ومهما كانت حصيلة الاختيار، فإنها لا تؤثر على وجود أو عدم وجود هذا الحق وتترتب على ممارسته نتائج عدة: من الاستقلال السياسي إلى الكونفدرالية والفرديية والحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية وحتى الاندماج مع دولة مستقلة أخرى.

عند التحدث عن من يكون حاملاً لهذا الحق، يتكرر طرح هذا السؤال عادة: على أية مجموعة أو جماعة تطلق عبارة "الشعب" بمعنى أية جماعة تمتع بحق تقرير المصير وفقاً للقانون الدولي؟

ليس هناك تعريف واضح ومتفق عليه لحد الآن لكلمة "الشعب". بمعنى لم توضع معايير محددة موضوعية يمكن الاستناد إليها فيما لو أن جماعة معينة تكون شعباً أم لا؟ فوقفا لرأي بعض الفقهاء إن كلمة الشعب الواردة في المادة الأولى، الفقرة الثانية، من ميثاق الأمم المتحدة تشمل الشعوب كلها.

على أية حال، إن الفقهاء غير متفقون بهذا الصدد، وهناك وجهات نظر عدة<sup>1</sup>:

1- الشعب هو مجمل السكان في دولة مستقلة، أو سكان إقليم مستعمر.

2- أو يطلق على جماعة من الأفراد لها خصائص مشتركة وتعد نفسها شعباً متميزاً.

3- يطلق على سكان الدولة ككل وكذلك على أية جماعة عرقية أو قومية أو دينية تعيش في الدولة نفسها في آن واحد.

أما الحكومات، فتطلق كلمة الشعب على مجمل السكان القاطنين داخل حدودها الإقليمية مع التأكيد على وحدة أراضي دولتها، إن هذا الفهم قاصر ومشوه ولاسيما في البلدان متعددة القوميات والتي تهيمن عليها القومية الأكبر وتعد وجود الجماعات الأخرى خطراً على أمنها القومي.

إن التعريف الذي قدمه الاجتماع الدولي لخبراء اليونيسكو والمنعقد في 1989، بشأن توضيح مفاهيم حقوق الإنسان والمعروف بتعريف (كيريبي)، يساعدنا في الوصول إلى تعريف شامل وواضح للشعب وهو: مجموعة من الأفراد لها الخصائص والصفات التالية أو بعضاً منها:

<sup>1</sup> - آسو كريم- حق تقرير المصير، الدستور والاستفتاء- 2003.

1- التقاليد التاريخية المشتركة.

2- الهوية الأثنية أو العرقية.

3- التجانس الثقافي.

4- وحدة اللغة.

5- الترابط الديني أو الايديولوجي.

6- الترابط الإقليمي أو الجغرافي.

7- الحياة الاقتصادية المشتركة.

بالإضافة الى هذه الخصائص هناك خصائص ثانوية يجب توافرها وهي:

1- يجب أن تكون لهذه الجماعة الإرادة والوعي الذاتي لتعريف نفسها كشعب.

2- أن يكون تعدادها السكاني مقبولاً.

3- وأن يكون لها أيضاً مؤسسات وتنظيمات تعبر عن إرادتها أو تعبر عن الخصائص السابقة.

وفقاً لما سبق يمكننا القول بأن الشعوب التي لها الحق في تقرير المصير هي<sup>1</sup>:

1- الشعوب التي أقامت دولها المستقلة ذات السيادة.

---

<sup>1</sup> - Sabyasachi Ghoshray- **Resolving Conflict between Self-Determination of Peoples and the Sovereignty of Nations-** India- 2003.

- 2- الشعوب التي فقدت سيادتها وتسعى من أجل استعادتها.
- 3- الشعوب التي لها دولها المستقلة وذات السيادة إلا أن حكوماتها الدكتاتورية سدت عليها طريق ممارسة حقها في تقرير المصير.
- 4- الشعوب التي تشكل جزءا من سكان الدول القائمة، إلا أنها تتميز عن باقي الجماعات الموجودة داخل الدولة المعنية وتطالب بإقامة الدولة المستقلة عن الدولة القائمة أو أن تتمتع بإدارة مستقلة عن الدولة القائمة (ينطبق هذا على الكرد في كل أجزاء كردستان).
- 5- الشعوب التي شكلت دولها بصورة شكلية إلا أن هذه الدول قد تمت السيطرة عليها من قبل دولة أخرى بالقوة.
- 6- الشعوب التي لا تحكم نفسها بنفسها وإنما تدار أقاليمها من قبل القوى الاستعمارية.

بناء على ما سبق فإن اقتصار منح حق تقرير المصير للشعوب والأقاليم المستعمرة والمحتلة، أو للأغلبية السكانية في الدولة، أو الدولة نفسها، سيكون هذا الحق مشوها ومبتورا من وجهة نظر الشعوب والقوميات التي لها وزنها السكاني ومتمايضة لغوياً وعرقياً وثقافياً عن الآخرين ولها إقليمها الجغرافي المحدد وألحقت قسرا ودون إرادتها من قبل الاستعماريين بدولة أخرى تحكمها جماعة قومية سائدة مثل الكرد في تركيا والعراق وإيران وسوريا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - روبرت مكوردويل- حقوق الإنسان وتقرير المصير- ترجمة: صادق عودة- عمان- 2001.

فالشعب الكردي ورغم توفر كل شروط الأمة لديه، فإنه مازال محروماً حتى الآن من دولة خاصة به ومن أي إطار سياسي يحمي وجوده وخصوصياته ويضمن تطوره الطبيعي.

لذا يمكن القول: إن الشعب الكردي الذي يعيش على أرض آبائه وأجداده منذ آلاف السنين يمتلك كافة مقومات الشعب الآنف الذكر، وهو وفق كل المعاهدات والمواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي، له الحق في تقرير مصيره ومستقبله بحرية على أرضه التاريخية، وفق ما هو منصوص عليه في القانون الدولي، وهذا يعني بأنه كغيره من شعوب العالم له الحق حتى في دولة مستقلة وموحدة.

في الوقت الحالي لا تطالب حركات التحرر الكردية في أي جزء من أجزاء كردستان الأربعة بالانفصال وتشكيل دولة مستقلة، بالرغم من أن ذلك حق شرعي للكرد. بيد أنه وضمن الواقع الجيوسياسي الذي يعيش فيه الشعب الكردي والمقسم بين أربعة دول يمكن القول بأن الشعب الكردي الذي له الحق في تقرير مصيره على أرضه كردستان، فإنه يمتلك الحق ذاته (تقرير المصير) داخل كل دولة تضم جزءاً من أرضه.

ولحق تقرير المصير شكلان، هما حق تقرير المصير الخارجي وحق تقرير المصير الداخلي، أما وفقاً لقواعد القانون الدولي فحق تقرير المصير وحدة متكاملة، فليس هناك تفرقة بين حق تقرير



المصير الداخلي والخارجي، لكن التفرقة ظهرت نتيجة السجلات السياسية والاقتصادية المتعلقة بمبدأ السيادة الوطنية<sup>1</sup>.

### 1- حق تقرير المصير الخارجي:

أي لجميع الشعوب الحق في حرية تقرير مركزها السياسي ومكانتها حيال المجتمع الدولي، استناداً إلى مبدأ تحرير الشعوب من الاستعمار ومنع إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله، أي حق تكوين الدولة المستقلة، وهذا الحق مكفول للشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي والظروف المشابهة لهما. كما حصل بشكل واضح في عهد إنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية وبموجب ذلك حصلت كثير من الشعوب على حقوقها واستطاعت ممارسة حق تقرير المصير الخارجي.

ويتمد حق تقرير المصير الخارجي إلى ما بعد عملية إنهاء الاستعمار والتي تمت بعد الحرب العالمية الثانية ويمنح الشعوب حقها بتحقيق مطالبها بتقرير مصيرها بنفسها. وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة حيث تبلور حق تقرير المصير الخارجي كدعامة من إحدى دعائم القانون الدولي وتم الاعتراف به كمبدأ من مبادئ العرف الدولي.

إن حق الشعوب في تقرير المصير الخارجي يصطدم غالباً مع

<sup>1</sup> - جيان بدرخان- المؤتمر الوطني الكردي وحق تقرير المصير- المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية (ياسا)- 2011.

السلامة الوطنية لمجمل الدولة. ولذلك فإن السؤال يدور حول فيما إذا كان للشعوب ولأقليات حق تقرير المصير، وإلى أي مدى هو محل نزاع في المجتمع الدولي، الرأي الراجح مازال يعطي السلامة الوطنية والشكل الحالي للتكوين الدولي الأولوية ويفضلها على مطالب الشعوب التي لم تحقق طموحاتها في الحصول على دولها الخاصة بها، وهذا الرأي ناتج عن الخوف من أمرين؛ الأول: هو خوف الدول من خسارة جزء من إقليمها وذلك من خلال الشعوب التي تعيش ضمن نطاق هذا الإقليم والتي هي صاحبة حق تقرير المصير، والثاني: الخوف من نشوء أقليات جديدة ومشاكل جديدة من خلال الانفصال عن الدول القائمة حالياً.

إن الأمر الأول وهو إنكار حق الشعوب في تقرير مصيرها نتيجة الخوف من خسارة جزء من الإقليم لا يمكن أن يكون تبريراً قانونياً عندما تكون حدود هذا الإقليم مخالفة أساساً لمبدأ حق تقرير المصير، ناهيك عن أمر آخر وهو أنه يجب الأخذ بالحسبان بأن الشعوب لها حق الانفصال في حالة الاضطهاد غير المحتمل وذلك عند توفر الشرطين التاليين:

- ممارسة سياسة التمييز ضدها مع خرق حقوق الإنسان الأساسية.
  - إبعادها عن عملية القرار السياسي في الدولة التي تعيش ضمنها.
- أما الأمر الثاني هو الخوف من نشوء أقليات جديدة ومشاكل جديدة

نتيجة الانفصال وإنشاء دول جديدة، فهو تخوف يمكن استبعاده، وذلك بربط الاعتراف بالدول الناشئة حديثاً، باعترافها بالاتفاقات الدولية بشأن حقوق الانسان واحترامها لها.

## 2- حق تقرير المصير الداخلي:

هدف حق تقرير المصير الداخلي هو حل مشاكل الشعوب والأقليات ضمن النطاق الإقليمي للدول التي يعيشون فيها وذلك بتقريرهم لمصيرهم ولكن من دون المساس بالحدود الإقليمية لهذه الدولة أو تغييرها.

بمعنى أن حق تقرير المصير الداخلي يتيح لأي شعب من الشعوب الحق في أن يحكم نفسه بنفسه وأن يسعى بحرية لتحقيق نموه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من دون تدخل خارجي وضمن إطار الدولة القائمة.

وتبرز الحاجة إلى ممارسة هذا الحق في الدول متعددة القوميات والأعراق والتي تهيمن عليها مجموعة قومية معينة وتطبع الدولة بطابعها القومي، وبالتالي ينشأ التوتر والنزاعات العرقية من جراء سياسة التعسف وطمس الهوية القومية للجماعات الأخرى. وتستند المجموعات الأخرى في مطالبها إلى تساوي الشعوب في حقوقها وفي حقها في تقرير المصير الداخلي الذي يأخذ أشكالاً عدة سواء على أساس اتحادي أو حكم ذاتي أو أي ترتيب دستوري آخر.

بناء عليه فإن الطرح الكردي في غربي كردستان بحق الشعب الكردي بتقرير مصيره (داخلياً) أمر قانوني وشرعي، بالرغم من بعض العقبات أو الحجج الواهية التي يضعها من لا يريدون للکرد نيل حقوقهم. ولدحض آراء هؤلاء نورد حججهم ونقابلها بالرد المنطقي والقانوني<sup>1</sup>.

#### 1- المناطق الكردية في غربي كردستان غير متصلة جغرافياً.

هذا صحيح ولكن هذا لا يشكل عقبة في وجه ممارسة الكرد لحق تقرير المصير، إذ أن هناك عشرات الأمثلة عن دول مستقلة بذاتها أو أقاليم (فدرالية أو حكم ذاتي) متباعدة جغرافياً، والأمثلة كثيرة: ولاية آلاسكا الأمريكية غير مرتبطة جغرافياً بأراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

مدينة كامبيون دي إيطاليا موجودة داخل سويسرا ولكنها تابعة لإيطاليا.

بوزينغن أم هوخ راين وهي مدينة ألمانية داخل سويسرا.

كذلك الحال بالنسبة للدولة الفلسطينية تتكون من قسمين متباعدين جغرافياً (غزة والضفة الغربية).

#### 2- الكرد في غربي كردستان أقلية وتقرير المصير ليس من حقهم.

<sup>1</sup> - كاميران حاج عبود- الكرد وحق تقرير المصير- [www.efrin.net](http://www.efrin.net) -2012.

لنفترض أن الكرد أقلية من حيث العدد، إلا أن السؤال هو: هل الكرد وفقاً للقانون الدولي شعب أم أقلية؟ وإن كانوا أقلية، فما هي مميزات وخصائص تلك الأقلية؟

ففي عهد عصبة الأمم تم تعريف الأقلية بالشكل التالي: "جماعة من مواطني دولة، يشترك أفرادها في الأثنية أو الدين أو اللغة التي تميزهم عن بقية السكان ويتضامن هؤلاء مع بعضهم للحفاظ على خصائصهم المميزة". وفقاً لهذا يمكن تصنيف الأقليات ضمن ثلاث مجموعات: أقلية دينية - أقلية لغوية - أقلية أثنية (قومية).

حيث يمكن تصنيف الكرد وفقاً لهذا ضمن الأقلية القومية، والتي تعرّف بالشكل التالي: الأقلية القومية تعرّف عن نفسها من خلال خصوصياتها العرقية، أي بمعنى البيولوجية والجينية الظاهرة، وأيضاً من خلال خصوصياتها الأثنية، بمعنى الثقافية والتاريخية، وللأقلية القومية عنصر آخر وهو الشعور والوجدان المشترك والإرادة السياسية للاستقلال، وبحسب هذا التعريف نجد بأن مفهوم الأقلية القومية (الأثنية) مطابق تمام لمفهوم الشعب، وبالتالي فإن ما يميز الأقلية القومية عن الأقليات الأخرى تمتعها بحق تقرير المصير.

كذلك يؤكد خبراء القانون بأن الأقلية التي تعيش كأكثرية ضمن إطار جغرافي على أرض محددة ولها ارتباط تاريخي بتلك الأرض، عندها تكون تلك الأقلية شعباً.

بناء عليه يمكن القول بأن الكرد حتى لو كانوا أقلية ضمن سوريا إلا أنهم أكثرية على أرضهم في غربي كردستان، ناهيك عن أنهم أقلية قومية لها مقومات الشعب ولها حق تقرير المصير وفقاً لما ذكر آنفاً.

3- منح الكرد في غربي كردستان حق تقرير المصير سيؤدي إلى التقسيم.

نقول لمن يقول هذا بأن حق تقرير المصير يتضمن أيضاً حق الاتحاد الاختياري وليس حق الانفصال وإقامة دولة مستقلة فقط، ولعل توحيد شطري ألمانيا اختياريًا وفقاً لحق تقرير المصير بعد سقوط جدار برلين خير دليل على أن حق تقرير المصير لا يعني الانفصال.

وعليه فإن كل تصور لحل القضية الكردية في سوريا بالمطالبة بالحقوق الثقافية والاجتماعية يخالف الحقوق السياسية والقانونية للشعوب الأصيلة المذكور أعلاه، ويندرج هذا التصور ضمن حقوق الأقليات القومية غير الأصيلة، والذي لا ينطبق على المركز القانوني للشعب الكردي في سوريا الذي يعيش على أرضه التاريخية في غربي كردستان، ومن ثم يمكن القول بأن حق تقرير المصير الداخلي حق أساسي للشعب الكردي أقرته المواثيق والمعاهد الدولية.

## رابعاً: اللامركزية السياسية سبيلاً لحل القضية الكردية في سوريا.

إن وضع حق تقرير المصير الداخلي موضع التطبيق يعتمد في تحقيقه بالدرجة الأولى على إرساء مبدأ اللامركزية أساساً للحكم في الدولة، إذ أن التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم خلال العقود الثلاثة الماضية أدت لأن يصبح المفهوم التقليدي للدولة قاصراً على القيام بأعباء المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك في ظل اتساع المفهوم الديمقراطي للحكم وارتفاع مستوى الوعي لدى الشعوب بضرورة إدارة شؤونهم ذاتياً، وبالتالي فرض هذا الأمر على الدولة الحديثة أن تتبنى مبدأ اللامركزية أساساً في الحكم.

وبالحديث عن لامركزية الدولة الحديثة فإنه يجب التمييز بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية، حيث تركز اللامركزية السياسية إلى مبدأ تعدد السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بين المركز والأطراف (الأقاليم أو الولايات)، بينما في اللامركزية الإدارية تكون السلطات الثلاث في يد المركز دون الأطراف، وعلى هذا الأساس يمكننا التفريق بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - زين العابدين بركات- مبادئ القانون الإداري- القاهرة- 1995.

1- تعد اللامركزية الإدارية نظاماً إدارياً هدفه تيسير إدارة المرافق العامة، وذلك عن طريق توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة الإدارية المركزية وبين هيئات محلية أو مرفقية مستقلة تمارس عملها الإداري تحت إشراف ورقابة السلطة الإدارية المركزية، أما اللامركزية السياسية فتتعلق بالنظام السياسي للاتحاد المركزي وتوزيع السلطات بين الدولة الاتحادية والأقاليم (الولايات) التي تعتبر وحدات سياسية تتمتع بالاستقلال الذاتي ولكل منها دستور خاص.

2- تخضع الوحدات المحلية أو المؤسسات المرفقية في اللامركزية الإدارية لذات القوانين المطبقة في جميع أرجاء الدولة، أما الأقاليم (الولايات) في اللامركزية السياسية (الدول الاتحادية) فتمتع بالحق في تطبيق قوانينها الخاصة التي سنتها سلطتها التشريعية المستقلة عن السلطة التشريعية الاتحادية.

3- تتمتع الأقاليم الأعضاء في الاتحاد المركزي في اللامركزية السياسية بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة عن الدولة الاتحادية تمارسها دون أية رقابة أو وصاية عليها في نطاق الدستور الاتحادي، أما في اللامركزية الإدارية فتهترم وحدة التشريع، إذ أن المجالس المحلية لا تتمتع بسلطات تشريعية بل تتمتع فقط بسلطات إدارية.

4- يتولى الدستور الاتحادي في اللامركزية السياسية مهمة توزيع



الاختصاصات بين الدولة الاتحادية والأقاليم بالطريقة التي تلائم ظروف وأوضاع كل إقليم (ولاية)، أما في اللامركزية الإدارية فيتولى القانون العادي مهمة تشكيل الهيئات اللامركزية سواء المحلية أو المرفقية.

5- تقوم اللامركزية السياسية على أساس مشاركة الأقاليم أو الولايات في تكوين الإدارة العامة للدولة الاتحادية عن طريق مشاركة ممثلها في سنّ القوانين الاتحادية، في حين أن الهيئات المحلية أو المرفقية في اللامركزية الإدارية لا تساهم في العملية التشريعية والسياسية للدولة.

بناء على ما سبق يمكن أن نتحدث عن اللامركزية السياسية على أنها متعلقة بشكل الدولة السياسي وطبيعة النظام السياسي فيها، وهي تتدرج تحت موضوعات القانون الدستوري والنظم السياسية وليس القانون الإداري.

إن اللامركزية السياسية تساهم في بناء التوازن السياسي بين المركز السياسي والإداري وبين الأقاليم أو الولايات ويؤدي إلى قيام الهيئات السياسية الإقليمية (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وهذا يتوافق مع الروح المعاصرة والاتجاهات الدستورية والسياسية في الألفية الجديدة المتزامنة مع انتشار الفكر الديمقراطي الحر في العالم بما يؤدي إلى جعل الإنسان محورا يقوم عليه بناء النظم السياسية الحرة تأكيداً لأئسنة المفاهيم السياسية والدستورية للدول المعاصرة.

وعليه يتحدد النهج اللامركزي السياسي بما يلي:

1- يجب أن تكون للسلطات العامة المحلية والهيئات المتخصصة فيها أهداف خاصة بإقليمها تقتضي تأمين استمرارها وإدارة وحكم شؤونها تطبيقاً للديمقراطية.

2- يجب أن تكون للسلطات العامة المحلية وهيئاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية المتخصصة أجهزة تابعة لها منتخبة بموجب قوانين عادية أو بموجب دستور محلي.

إن تغيير شكل الدولة نحو اللامركزية السياسية يتم بتغيير دستوري وليس قانوني، لأن اللامركزية السياسية معنية بتوزيع الوظيفة السياسية وليس الإدارية، أي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية للدولة الاتحادية والأقاليم المكونة لها، وهذا التوزيع للوظيفة السياسية هو ما يطلق عليه باللامركزية السياسية. ولذلك يفرق علماء القانون الدستوري والنظم السياسية بين نوعين من الدول:

**1- الدولة البسيطة:** وهي الدولة التي تقوم على أساس وحدة الشعب والإقليم والسلطة السياسية، ولذلك يكون لهذه الدول بسبب تجانسها ووحدتها شعباً وأرضاً، نظام سياسي وطني موحد، أي سلطة سياسية واحدة على المستويات الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية، ولا يتم في هذه الدول البسيطة تجزئة السلطة السياسية، أي لا علاقة لها باللامركزية السياسية.

2- الدولة المركبة: وهي الدول التي تتكون من عدة ولايات أو أقاليم كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا، بلجيكا، الإمارات العربية المتحدة والعراق، حيث تتوزع فيها السلطة السياسية في كل من التشريع والتنفيذ والقضاء بين الحكومة الاتحادية وبين الولايات الأعضاء، وذلك بسبب التنوع وعدم التجانس العرقي واللغوي والديني والثقافي، ولذلك يطلق على هذا النظام السياسي مسمى اللامركزية السياسية، حيث يندرج تحت إطارها النظام الفدرالي والحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية الديمقراطية، وهي كلها تنطوي على حق تقرير المصير الداخلي.

إن كل المسميات السابقة التي تدرج تحت إطار اللامركزية السياسية أو النظام الاتحادي كفيلة بتأمين الاستقرار السياسي في سوريا المستقبل والذي لن يتحقق إلا بإعادة رسم العلاقة السياسية في الدولة على أساس الاختلاف القومي واللغوي والديني، كذلك من خلال تحقيق التوزيع العادل للسلطة والثروة.

ففي دولة مثل سوريا والتي تعيش فيها مجموعات قومية ودينية مختلفة يعتبر النظام الفدرالي خير وسيلة للتعايش السلمي الداخلي مع تمتع جميع الشعوب والأقليات بحقوقها والمحافظة على هويتها ووجودها، كما يشكل النظام الفدرالي اتحاداً حقيقياً بين الشعوب والأقليات التي تعيش في الدولة وتتم الاستفادة من جميع الطاقات والخبرات والتي تصب نهاية في خدمة مجمل الدولة الفدرالية.

## خاتمة:

إن ممارسة الشعب الكردي في غربي كردستان لحقه في تقرير مصيره وحرية في تقرير مركزه السياسي والقانوني والدستوري حق طبيعي له، وإن ممارسة هذا الحق يمكن أن تكون ضمن إطار الحدود السياسية للدولة السورية الراهنة، وبما يحقق الإصلاح السياسي والدستوري والقانوني بغية حل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً، وذلك من خلال وضع إطار جديد للعلاقة السياسية والدستورية بين الشعب الكردي والعربي وباقي المكونات السورية، وذلك من خلال الإقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا كثاني قومية في البلاد، واعتماد مبدأ اللامركزية السياسية دستورياً، وتبني الفدرالية كحل عقلائي معاصر للتعدد القومي والديني والثقافي الموجود في سوريا، مع مراعاة كل ما يترتب عن ذلك.

\* \* \* \* \*

## المراجع

- 1- آسو كريم- حق تقرير المصير، الدستور والاستفتاء- 2003.
- 2- آلان قادر- القضية الكردية في غربي كردستان- لندن- 2002.
- 3- إنكار الوجود (قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا)- تقرير لمنظمة العفو الدولية- 2009.
- 4- إيفان بختيار- النضال السلمي الديمقراطي للشعب الكردي في كردستان سوريا- مركز آشتي للدراسات والبحوث- السليمانية- 2010.
- 5- أيوب بارزاني- المقاومة الكردية للاحتلال 1914-1958- سويسرا- 2002.
- 6- باتريك سيل- الصراع على الشرق الأوسط- بيروت- 1999.
- 7- بيير روندو- أكراد سوريا- ترجمة: بافي آلان- مجلة الحوار- العبدان (5-6)- 1994.
- 8- جليلي جليل وآخرون- الحركة الكردية في العصر الحديث- بيروت- 1992.
- 9- جيان بدرخان- المؤتمر الوطني الكردي وحق تقرير المصير- المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية (ياسا)- 2011.
- 10- خالد عيسى- الاشتراكية العربية في الأراضي الكردية- 2004.
- 11- خالد عيسى- الأكراد تحت الانتداب الفرنسي- 2004.
- 12- خالد عيسى- من المطالب الكردية في سوريا عام 1930- جريدة يكتي، العبدان (175-176)- 2009.

13- خالد عيسى- من تاريخ الحكم الذاتي في الجزيرة- [www.rojava.net](http://www.rojava.net) - 2009.

14- دلاور زنكي- بدايات نشوء الجمعيات والحركات الثقافية الكردية في سوريا- مجلة الحوار- العدد (21)- 1998.

15- دلاور زنكي- وثائق من أرشيف مجلة هاوار- مجلة الحوار- العددان (38-39)- 2003.

16- روبرت مكوردويل- حقوق الإنسان وتقرير المصير- ترجمة: صادق عودة- عمان- 2001.

17- زين العابدين بركات- مبادئ القانون الإداري- القاهرة- 1995.

18- سردار بدرخان- صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية الكردية في سوريا- 2006.

19- شنكاو هشام- حق تقرير المصير واستخدام القوة في العلاقات الدولية- 2012.

20- صلاح بدر الدين- غرب كردستان الربيع الدامي- أربيل- 2004.

21- صلاح بدر الدين- الحركة القومية الكردية في سوريا- بيروت- 2003.

22- عبد الحميد درويش- أضواء على الحركة الكردية في سوريا- 2000.

23- عصمت شريف وانلي- المسألة الكردية في سوريا- سويسرا- 1968.

24- عصمت شريف وانلي- الاكراد في سوريا ولبنان- مجلة دراسات كردية- العدد 4، السنة 9- باريس- 1993.

25- علي صالح ميراني- الحركة القومية الكردية في كردستان- سوريا (1946-1970)- أربيل- 2004.

- 26- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية-  
نيويورك- 1966.
- 27- غاري كميل- الصحوة الكردية في سوريا- مجلة استخبارات الشرق  
الأوسط- مجلد 6 العدد 4- 2004.
- 28- غانم الحفوة- الحياة السياسية في سوريا ولبنان 1947-1976-  
الموصل- 1988.
- 29- فؤاد حمه خورشيد- القضية الكردية في المؤتمرات الدولية- أربيل-  
2001.
- 30- كاميران حاج عبدو- الكرد وحق تقرير المصير- [www.efrin.net](http://www.efrin.net)-  
2012.
- 31- مازن بلال- الأكراد هل هناك رؤية مستجدة- 2005.
- 32- محمد طلب هلال- دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي السياسية،  
الاجتماعية، القومية- 1963.
- 33- محمد عبدو علي- جبل الكرد- 2001.
- 34- محمد ملا أحمد- صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردي في  
سوريا- أربيل- 2001.
- 35- المرسوم التشريعي رقم 49 وخلفياته التاريخية والعملية وآثاره وغاياته-  
اللجنة القانونية لحزب يكي تي الكردي في سوريا- 2008.
- 36- منذر الموصللي- القضية الكردية في العراق (البعث والأكراد)- بيروت  
2000.
- 37- ميثاق الامم المتحدة- نيويورك- 1945.

38- نذير فنصة- أيام حسني الزعيم 137 يوما هزت سوريا- دمشق-  
1993.

39- نور الدين زازا- حياتي الكردية أو صرخة الشعب الكردي- ترجمة: روني  
دملي- أربيل- 2001.

40- نيكولاس فان دام- الصراع على السلطة في سوريا- بيروت- 1995.

41- هاني الخير- أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا البداية  
والنهاية- دمشق- 1995.

42- هيثم الكيلاني- تركيا والعرب دراسة في العلاقة العربية التركية-  
الإمارات- 1996.

43- M.Nazdr- **The Kurds in Syria, people without a country the kurds and kurdistan-** London- 1980.

44- Sabyasachi Ghoshray- **Resolving Conflict between Self-Determination of Peoples and the Sovereignty of Nations-** India- 2003.



## الفهرس

1	مقدمة
3	الفصل الأول: النضال الكردي في سوريا وغربي كردستان
3	أولاً: مرحلة الانتداب الفرنسي (1920-1946)
17	ثانياً: مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى انقلاب حزب البعث (1946-1963)
35	ثالثاً: مرحلة حكم حزب البعث (1963-2011)
68	الفصل الثاني: مستقبل القضية الكردية في غربي كردستان
68	أولاً: الثورة السورية، مقدمات ونتائج
79	ثانياً: القضية الكردية في ضوء الثورة السورية
86	ثالثاً: حق الكرد بتقرير المصير
102	رابعاً: اللامركزية السياسية سبيلاً لحل القضية الكردية في سوريا
107	خاتمة
108	المراجع